بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة آل البيت
كلية إدارة المال والأعمال
قسم اقتصاديات المال والأعمال

أثر الدعم الحكومي للقمح على عجز الموازنة

The Impact Of Government Support For Wheat On The Budget Deficit

إعداد
بشار يونس صبيح الخوالدة

إشراف
الأستاذ الدكتور ابراهيم البطاينة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات المال والأعمال

عمادة الدراسات العليا
جامعة آل البيت

الفصل الثاني 2016/2015

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تفويض

أنـــا **بشار يونس صبيح الخوالده،** أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتـــبات، أو المؤســـسات، أو الهيئات، أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:.....

التاريخ: / / 2016

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار والتزام بأنظمة وتعليمات جامعة آل البيت

أنا الطالب: **بشار يونس صبيح الخوالده** الرقم الجامعي: **1420507004**

التخصص: **اقتصاديات المال والأعمال** الكلية: **إدارة المال والأعمال**

أعلــن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعــول المــتعلقة بإعــداد رســائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

أثر الدعم الحكومي للقمح على عجز الموازنة

وذلــك بمــا ينــسجم مــع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمــية. كما إنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطارح أو كتب أو أبحــاث أو أي منــشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيسا على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعــة آل البيت، بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج منــي بعــد صدورها، دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب:..... التاريخ: / /2016م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عمادة الدراسات العليا
جامعة آل البيت

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة:

أثر الدعم الحكومي للقمح على عجز الموازنة

The Impact Of Government Support For Wheat On The Budget Deficit

وأجيزت بتاريخ / /2016م

إعداد
بشار يونس صبيح الخوالده

إشراف
الأستاذ الدكتور إبراهيم البطاينة

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الأستاذ الدكتور إبراهيم البطاينة	(مشرفاً ورئيساً)	.....
الدكتـــــور حســين الـزيـود	عضواً	.....
الدكتـــــور علـــي القضـــاة	عضواً	.....
الدكتـــــور عمـــاد بركـــات	عضواً خارجياً	.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إلى روح الأخ والصديق طاهر الخوالده رحمه الله

إلى أبي الذي ما توارى يوماً عن مد يد العون لي اطال الله في عمره

إلى أمي الغالية أطال الله في عمرها

إلى أساتذتي الأفاضل وكل من له حق عليّ أو فضل

أهدي هذا الجهد المتواضع سائلاً المولى عز وجل أن يجعله ذخراً لي

أدّخره عنده سبحانه وتعالى، فإن أحسنت فذلك فضل من الله عز وجل

وإن قصرت فمن نفسي المتصفة بالضعف والتقصير.

والحمد لله رب العالمين

بشار الخوالده

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

قال الله تعالى: ﴿ وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾ (هود: 88).

الحمد لله المعبود، عمّ بحكمته الوجود، وشملت رحمته كل موجود، أفتح بحمده الكلام وبحمده أفضي ما جرت به الأقلام، إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك، ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك، فلك الحمد حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضا، أحمدك على توفيقك لإتمام هذا البحث سبحانك.

يقال من لا يشكر الناس لا يشكر الله.

أتشرف بالتوجه بخالص الشكر وعظيم التقدير والامتنان والعرفان بالجميل إلى دكتوري الفاضل/ الأستاذ الدكتور إبراهيم البطاينة، على تكرمه بالإشراف على رسالتي، ولما لمسته من صدر رحب وتوجيه سديد ونصائح قيمة ومثمرة كان لأبلغ الأثر في إنجاز هذا العمل.

كما أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان لأعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة وإثراء هذه الرسالة فلهم مني جزيل الشكر.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى جامعة آل البيت التي كانت لي ملاذاً وصرحاً علمياً طيباً وأخص بالذكر كلية إدارة المال والأعمال، وكافة أعضاء هيئتها التدريسية دون استثناء على ما منحوني من فضل وعطاء فشكراً لكم جميعاً، إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

الباحث/ بشار الخوالدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
تفويض	ب
إقرار والتزام بأنظمة وتعليمات جامعة آل البيت	ج
قرار لجنة المناقشة	د
الإهداء	هـ
شكر وتقدير	و
فهرس المحتويات	ز
فهرس الجداول	ط
فهرس الأشكال	ي
ملخص الدراسة باللغة العربية	ك
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	ل
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	**1**
مقدمة	2
مشكلة الدراسة	3
فرضية الدراسة	3
أهمية الدراسة	3
أهداف الدراسة	3
منهجية الدراسة	3
حدود الدراسة	4
مصادر جمع المعلومات	4
متغيرات الدراسة	4
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	**5**
المبحث الأول- الإطار النظري	7
المطلب الأول: تعريف القمح	7
المطلب الثاني: القمح اقتصادياً	7
المطلب الثالث: الدول المنتجة للقمح	8
المبحث الثاني- الدعم الحكومي	10
المطلب الأول: تعريف الدعم الحكومي	10
المطلب الثاني: أنواع الدعم الحكومي	10
المطلب الثالث: أهداف الدعم الغذائي	11
المطلب الرابع: الأشكال الأساسية لسياسة الدعم الحكومي	11
المطلب الخامس: الآثار الاقتصادية للدعم الحكومي	12
المبحث الثالث- عجز الموازنة العامة	14
المطلب الأول: عجز الموازنة العامة	14
المطلب الثاني: مفهوم عجز الموازنة العامة	15
المطلب الثالث: أنواع عجز الموازنة العامة	15

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموضوع	رقم الصفحة
المطلب الرابع: أسباب عجز الموازنة العامة	16
المطلب الخامس: الآثار الناجمة عن عجز الموازنة العامة	17
المطلب السادس: طرق علاج عجز الموازنة العامة	17
المطلب السابع: عجز الموازنة العامة بين المدارس الاقتصادية	18
المبحث الرابع- الدراسات السابقة	20
أولاً: الدراسات العربية	20
ثانياً: الدراسات الأجنبية	22
ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة	23
الفصل الثالث: الاقتصاد الأردني	**25**
المبحث الأول: لمحة عن الاقتصاد الأردني	27
المبحث الثاني: مزايا الاقتصاد الأردني	30
المبحث الثالث: القمح في الأردن	31
المبحث الرابع: التحديات التي تواجه الاقتصاد الأردني (الزراعة)	33
المبحث الخامس: المشاكل التي تواجه الاقتصاد الأردني	34
المبحث السادس: الموازنة العامة الأردنية	36
المبحث السابع: أثر المساعدات الخارجية على الاقتصاد الأردني	39
الفصل الرابع: منهجية الدراسة واختبار الفرضيات والنتائج والتوصيات	**41**
منهجية الدراسة	42
مصادر جمع المعلومات	42
الاختبارات المستخدمة	42
نموذج الدراسة	47
اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة	47
نتائج اختبار التكامل المشترك	49
نتائج اختبار العلاقة السببية	49
نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد	50
النتائج	51
التوصيات	52
قائمة المصادر والمراجع	53

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الجداول

رقم	وموضوعه	رقم الصفحة
(1)	إنتاج العالم من القمح (2007-2015)	8
(2)	إنتاج العالم من القمح (1998-2006)	9
(3)	الناتج المحلي الإجمالي وعجز الموازنة للفترة (1990-2015)	36
(4)	عجز الموازنة قبل وبعد المساعدات الخارجية (1990-2015)	39
(5)	اختبار فيليبس بيرن (PP) واختبار ديكي فولر المطور (ADF)	48
(6)	نتائج اختبار سكون البواقي	48
(7)	اختبار التكامل المشترك	49
(8)	نتائج العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة (Granger Causality)	50
(9)	نتائج تحليل الانحدار المتعدد	50

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الأشكال

رقم	وموضوعه	رقم الصفحة
(1)	إنتاج العالم من القمح (2007-2015)	8
(2)	إنتاج العالم من القمح (1998-2006)	9
(3)	الناتج المحلي الإجمالي وعجز الموازنة للفترة (1990-2015)	37
(4)	عجز الموازنة العامة	37
(5)	الدعم الحكومي للقمح	38

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أثر الدعم الحكومي للقمح على عجز الموازنة

إعداد

بشار يونس صبيح الخوالده

إشراف

الأستاذ الدكتور إبراهيم البطاينة

الملخص

هدفت هذه الدراسة الى قياس أثر الدعم الحكومي للقمح على عجز الموازنة في الأردن خلال الفترة (1990-2015)، وذلك باستخدام نموذج الانحدار المتعدد.

وقد بينت النتائج إن جميع المتغيرات أصبحت مستقرة بعد أخذ الفرق الأول، كما أظهر اختبار التكامل المشترك وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

وتبين من نتائج الانحدار وجود أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية للدعم الحكومي للقمح على عجز الموازنة، حيث إن زيادة الدعم الحكومي للقمح بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة العجز في الموازنة بمقدار (11.13916) مع ثبات العوامل الأخرى.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

The Impact Of Government Support For Wheat On The Budget Deficit

By
Bashar Younes Khawaldeh

Supervisor
Prof. Dr. Ibrahim Al-Bataynah

ABSTRACT

This study aimed to measure the impact of government support for wheat on the budget deficit in Jordan during the period (1990-2015), using a multiple regression model.

The results showed the following: All variables became stable after taking the first difference, as demonstrated joint integration testing of a long-term relationship between the variables.

It emerged from the gradient having a positive impact and has a statistically significant government support for wheat on the outcome of the budget deficit, so the increase in government support for wheat increased by one unit leads to increase the budget deficit by (11.13916) with the stability of other factors.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة

مشكلة الدراسة

فرضية الدراسة

أهمية الدراسة

أهداف الدراسة

منهجية الدراسة

حدود الدراسة

مصادر جمع المعلومات

متغيرات الدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة

يعتبـــر القمـــح من أكثر المحاصيل الزراعية التي يتم استهلاكها من قِبل الشعوب؛ نظراً لاســـتخدامه بـــشكل يومي والاعتماد عليه في صناعة الخبز الذي يعتبر ضرورة يومية في حياة الشعوب، وبسبب الأهمية الكبيرة التي تجنيها الأمم لقاء هذا المحصول كان له الأفضلية من بين المحاصيل الأخرى، التي لاقت رواجاً واهتماماً بين الشعوب العربية والعالمية، والقمح هو احدى الطـــرق الاساســـية للحصول على الغذاء على مستوى العالم، فلا يمكن أن ننكر أن هناك أزمة حصلت فعلاً بين الدول بسبب زراعة القمح، الأمر الذي اضطر الدول إلى الاعتماد على استيراد القمح.

ويعـــد القمـــح أهـــم المحاصيل الزراعية الاستراتيجية المدعومة في الأردن وذلك لعدة أســـباب أهمّهـــا تحقيق الأمن الغذائي وتقوم الدولة بتقديم عدّة أشكال من الحماية والدعم للقمح، أهمهـــا على الإطلاق الدعم النقدي فالأردن يستورد القمح ويقوم بدعمه مما يؤدي إلى عجز في الموازنة العامة.

وكمـــا إن عجـــز المـــوازنة مشكلة تواجه معظم الدول النامية بسبب قلة الموارد للدولة واعـــتمادها علـــى المساعدات الخارجية فمادة القمح مادة أساسية للدولة وبسبب عدم قدرة الدولة علـــى إنـــتاج الكمية المطلوبة من القمح لتلبية احتياجات المواطنين مما يجعل الدولة تتوجه إلى اســـتيراد القمح من الدول الخارجية وبسبب أسعار القمح العالية وكون القمح "الخبز" مادة أساسية للمـــواطن الأردنـــي تعمل الدولة على دعم القمح وبيعة للمواطن بأقل الأسعار مما يترتب على الدولة عجز في موازنتها بسبب المبالغ العالية التي تدفع على دعم القمح.

وعند تغير أسعار مادة القمح يصبح هناك عواقب كبيرة على النشاط الاقتصادي فتراجع أســـعار مادة القمح له آثار إيجابية وسلبية في نفس الوقت، حيث تقوم الدولة المستوردة باستيراد كمـــيات أكبـــر من مادة القمح عند انخفاض سعره عالمياً، وتقوم الدولة باستيراد كميات قل عند ارتفاع سعر القمح عالمياً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مشكلة الدراسة

إن الأردن يعتمد على العالم الخارجي بصورة كبيرة (الاستيراد) لتلبية احتياجاته من مادة القمح، والتغيرات في أسعارها ذات تأثير كبير على عجز الموازنة في الأردن إذ أن الأردن من الدول التي تعتمد بشكل رئيسي على استيراد هذه المادة بسبب قلة كمية الإنتاج المحلي من مادة القمح ولذلك فإن أي تغير بالأسعار العالمية للقمح سينعكس على اقتصاد الأردن، وسوف تتأثر بها الموازنة سلباً.

فرضية الدراسة

بناءً على مشكلة الدراسة وأهميتها وبهدف تحقيق أهداف الدراسة تم بناء الفرضية الرئيسية الآتية:

H0 : لا يوجد أثر ذو دلاله إحصائية للدعم الحكومي للقمح على عجز الموازنة.

H1 : يوجد أثر ذو دلاله إحصائية للدعم الحكومي للقمح على عجز الموازنة.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من خلال تحليل اثر الدعم الحكومي للقمح على عجز الموازنة في الأردن وذلك للتوصل إلى الآثار السلبية والإيجابية في حال الدعم الحكومي للقمح ومعرفة الآليات الواجب إتباعها من قبل الحكومة الأردنية لدعم القمح خلال الفترة (1990-2015).

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

1- التعرف على أثر الدعم الحكومي للقمح على عجز الموازنة الأردنية خلال الفترة (1990-2015).

2- بيان حجم الإنتاج الزراعي لمادة القمح في الأردن وحجم المستوردات من مادة القمح.

منهجية الدراسة

قام الباحث من خلال هذا الفصل التطرق إلى التعريف بالمنهج الأمثل الذي سيخدم الدراسة، بالإضافة إلى التعريف بالمتغيرات الاقتصادية التي يتم اختيارها وسبب اختيارها مع الإشارة إلى مصادرها، وتوضيح الاختبارات الإحصائية التي تخدم متطلبات الدراسة والتي تم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إدراجها، وأخيراً تبيان النتائج المتحصل عليها والاستنتاجات لتستخلص في الأخير مجموعة من التوصيات.

حدود الدراسة

تـــتحدد الدراسة في حدين زماني ومكاني، أما الحد الزماني فيتضمن الفترة من 1990م إلى 2015م، أما الحد المكاني فيتضمن اقتصاد المملكة الأردنية الهاشمية.

مصادر جمع المعلومات

وتم الرجوع في جمع البيانات إلى المصادر التالي:

- المـــصادر الـــثانوية: التي تتعلق بتغطية الإطار النظري للدراسة، والتي تم جمعها إلى الكـــتب والـــدوريات والمجـــلات العلمية المحكمة والرسائل الجامعية الدراسات السابقة بموضوع الدراسة.

المـــصادر الأولـــية: والمتعلقة بالبيانات والتي تم الحصول عليها من وزارة التجارة والصناعة ودائرة الإحصاءات العامة ووزارة المالية والبنك المركزي.

متغيرات الدراسة

المتغير المستقل: دعم أسعار القمح.

المتغير التابع: عجز الموازنة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول- الإطار النظري للقمح

المبحث الثاني- الدعم الحكومي

المبحث الثالث- عجز الموازنة العامة

المبحث الرابع- الدراسات السابقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

مقدمة

ورد ذكـــر القمح في القران الكريم في قوله تعالى: ﴿ يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ أَفۡتِنَا فِي سَبۡعِ بَقَرَٰتٖ سِمَانٖ يَأۡكُلُهُنَّ سَبۡعٌ عِجَافٞ وَسَبۡعِ سُنۢبُلَٰتٍ خُضۡرٖ وَأُخَرَ يَابِسَٰتٖ لَّعَلِّيٓ أَرۡجِعُ إِلَى ٱلنَّاسِ لَعَلَّهُمۡ يَعۡلَمُونَ ﴾ (يوسف، 46)

دلـــيلاً علـــى أهميته، فقد ورد في سورة يوسف "وَسَبۡعِ سُنۢبُلَٰتٍ خُضۡرٖ" أي دليلاً على سنوات الـــرخاء والإنتاج وكثرة الرزق، وورد في نفس الآية "وَأُخَرَ يَابِسَٰتٖ" أي سوف يمر بعد سنوات البـــركة والعطاء سبع سنوات شداد على ذلك الشعب في تلك الفترة، لذلك فإن القمح يعتبر دليلاً على وجود الخير، فهو غذاء الشعوب منذ القدم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول- الإطار النظري

المطلب الأول: تعريف القمح

القمـــح هـــو نـــبات حولي، وينتج القمح حبوباً على شكل سنابل حيث يعتبر القمح الغذاء الرئيسي لكثير من الشعوب ويزرع القمح في أكثر دول العالم.

القمـــح نـــبات برّي وجد في البداية في بلاد ما بين النهرينِ في آشور والشام في عام 6700 قبل الميلاد تقريباً. وتم العثور على أقدم آثار للقمح في العالم في منطقة تل أبو هريرة في محافظة الرقة في سوريا.

يعتبر القمح أكثر المحاصيل الغذائية أهمية في العالم. وتعتمد الشعوب على الأغذية التي يدخل القمح في أعدادها. ويتم طحن القمح لصبح طحينا يدخل في إعداد الكثير من الأطعمة.

يـــزرع القمـــح علـــى مـــساحات كبير من سطح الأرض ويعد أكبر محصول يزرع من حيث المـــساحة، واكثـــر الدول المنتجة للقمح هي: الولايات المتحدة والصين وفرنسا والهند وروسيا وكندا وأوكرانيا. وكما يبلغ الإنتاج العالمي من القمح حوالي 600 مليون طن في العام (منظمة الغذاء العالمية).

المطلب الثاني: القمح اقتصادياً

يـــؤدي دعـــم قطاع الزراعي بشكل عام إلى زيادة الإنتاج الزراعي في البلدان المتقدمة والـــى سياسة الإغراق في البلدان النامية مما يؤدي إلى زيادة مشاكل المزارعون المبتدئون في الدول النامية. ويعتبر القمح مثال كلاسيكي للمشاكل التي تنتج عن الدعم الحكومي للزراعة، يعد القمح الغذاء الرئيسي لأكثر دول العالم.

وكما تسيطر كل من أمريكا والاتحاد الأوروبي والصين والهند على بإنتاج القمح العالمي اذ أن نـــصف كمية القمح المستورد تأتي من أمريكا والاتحاد الأوروبي. ومن المعروف تاريخياً أن الاتحاد الأوروبي يضمن أرباح مرتفعة لمزارعي القمح كما حافظ واضعو السياسة الزراعية للاتحاد الأوروبي هذا التقليد، فيشجع مزارعي القمح في الاتحاد الأوروبي على إنتاج القمح من خلال مجموعة من السياسات ومنها (العيسى، 2006):

1- دعم سعر السوق والتي تشمل شراء الحكومة للمنتج ودعم الصادرات.

2- الدفعات المباشرة، وتؤدي هذه السياسة إلى زيادة الإنتاج بالتالي حصول الفائض.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: الدول المنتجة للقمح

يـــبلغ إنتاج القمح في العالم أكثر من 600 مليون طن سنويا، ويتركز الإنتاج في كل من الـــصين والهند والولايات المتحدة وروسيا إذ تستحوذ هذه الدول على أكثر من ربع إنتاج العالم للقمح وفيما يلي قائمة بإنتاج الدول من القمح بالمليون طن.

الجدول رقم (1) إنتاج أهم العالم من القمح (2007-2015)

السنة / البلد	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	20007
الاتحاد الأوروبي	139.9	151.1	142.5	152.3	140.0	136.5	138.5	150.3	120.1
الصين	117.5	112.3	121.7	121.1	117.4	115.2	115.1	112.5	109.9
الهند	90.4	91.5	93.5	94.8	86.9	80.7	80.7	78.6	74.9
الولايات المتحدة الأمريكية	60.3	59.7	57.9	61.6	56.2	60.1	60.3	68.0	53.6
روسيا	51.2	55.7	52.1	61.6	54.4	41.5	61.7	63.7	49.4
فرنسا	41.1	34.3	38.6	40.3	38.0	38.2	38.3	39.0	33.2
باكستان	21.9	24.6	24.2	23.5	25.2	23.3	24.0	21.0	23.5
كندا	26.6	25.7	24.2	27.2	25.3	23.2	26.8	28.6	20.6
سوريا	2.9	3.5	3.0	3.6	3.9	3.6	3.7	2.1	4.0
العراق	3.4	2.8	3.3	2.4	2.8	2.8	1.7	1.3	2.2
الإنتاج العالمي	**555.2**	**561.2**	**561**	**588.4**	**704.1**	**651.4**	**685.6**	**683.4**	**607.0**

المصدر: (FAOSTST)

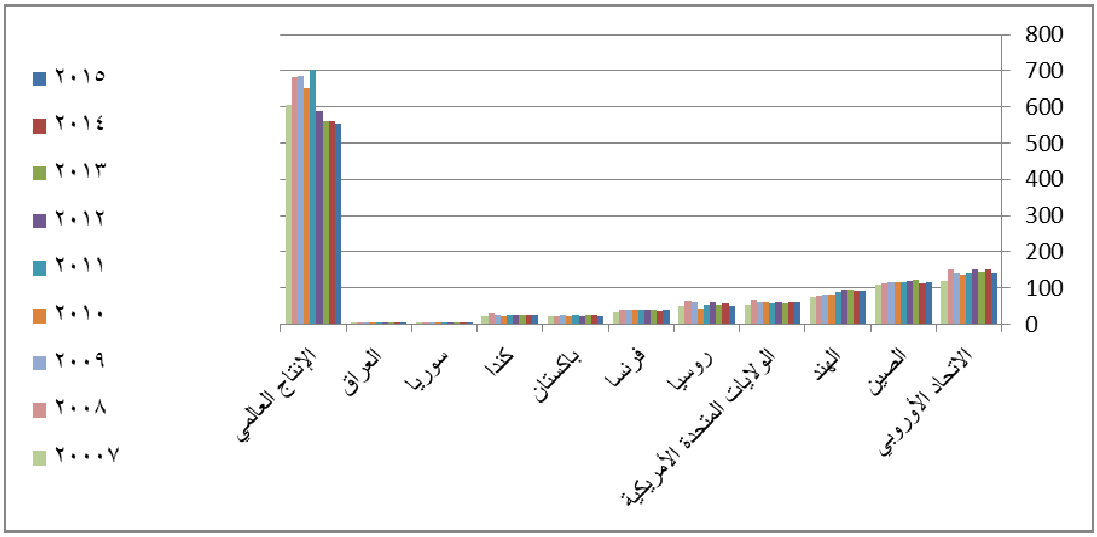

الشكل رقم (1) إنتاج أهم دول العالم من القمح (2007-2015)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (2) إنتاج أهم العالم من القمح (1998-2006)

السنة / البلد	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998
الاتحاد الأوروبي	126.7	135.4	149.4	111.7	133.6	126.6	132.4	123.1	134.1
الصين	104.5	96.3	91.6	86.5	90.3	93.9	99.7	113.9	109.7
الهند	69.4	96.3	91.6	65.1	72.8	69.7	76.4	70.8	65.9
الولايات المتحدة الأمريكية	57.3	57.1	58.7	63.8	44.1	53.3	60.8	62.7	69.4
روسيا	45.0	47.6	45.4	34.1	50.6	47.0	34.5	31.0	27.0
فرنسا	35.4	36.9	39.7	30.5	38.9	31.5	37.5	37.2	39.8
باكستان	21.3	21.6	19.5	19.2	18.2	19.0	21.1	17.9	18.7
كندا	27.3	25.6	25.9	23.6	16.2	20.6	26.8	26.9	24.1
سوريا	4.7	4.7	4.5	9	4.8	4.7	2.7	2.6	4.1
العراق	2.1	2.2	1.8	2.3	2.6	0.9	0.4	0.8	1.1
الإنتاج العالمي	**605.9**	**628.7**	**633.3**	**560.3**	**574.7**	**589.7**	**586.1**	**587.7**	**593.6**

المصدر: (FAOSTST)

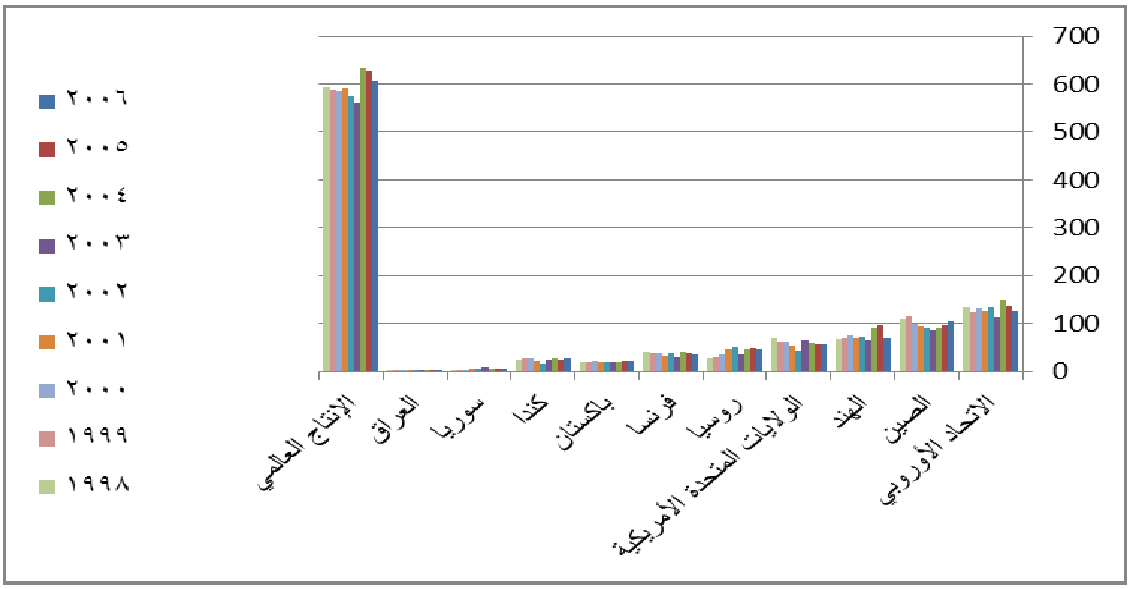

الشكل رقم (2) إنتاج أهم دول العالم من القمح (1998-2006)

إن الجـــدول (1,2) والأشـــكال (1,2) توضح الدول الأكثر إنتاجاً للقمح في العالم للفترة (1998-2015)، حيث يلاحظ أن الاتحاد الأوروبي هو المنتج الأول عالمياً وبمتوسط بلغ 140 ملـــيون طـــن سنوياً، ثم الصين حيث يبلغ متوسط إنتاجها السنوي ما يقارب (118) مليون طن ســـنويا، ومن ثم الهند حيث يبلغ متوسط إنتاجها السنوي ما يقارب (90) مليون طن سنوياً، ومن ثـــم الـــولايات المتحدة الأمريكية حيث يبلغ متوسط إنتاجها السنوي ما يقارب (60) مليون طن سنويا، ومن ثم روسيا وفرنسا وباكستان وسوريا والعراق على التوالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني- الدعم الحكومي

تمهيد

هــناك جدل حول الدعم، فالدعم مفيدة للمواطن وضارة للحكومة بسبب ما يترتب على ذلك مــن مــبالغ عالــية تؤدي إلى عجز في الموازنة إن لم تكن هناك إيرادات لتغطية قيمة الدعم، ويكون الدعم على شكل مساعدات نقدية أو مساعدات عينية تقدمها الدولة لمواطنيها ويستفيد من الــدعم في اغلب الأحيان أصحاب الطبقة الوسطى أكثر من الفقيرة، وكما أن الأردن يقدم دعماً فــي مجــال الزراعة إما عن طريق الدفعات المباشرة أو عن طريق القروض والمنح، وكما أن المــستفيد الأول مــن الدعم الزراعي هم كبار المزارعون وليس المزارعون الصغار مما يجعل المزارعون الصغار يتركون المهنة والخروج من السوق.

المطلب الأول: تعريف الدعم الحكومي

كلمــة دعــم أي بمعنــى ســند الشيء (الدعامة) أي عامود البيت (أدعم) أي اتكا عليه (الرازي، 1983).

غالــباً مــا يوصــف الدعم بأنه "شيء يصعب تعريفة" (Clements, Hugouneng and Schwarts 1995).

كمــا يعرف "أي تدابير تُبقي الأسعار بالنسبة للمستهلكين أقل من مستوى السوق أو تبقى الأسعار بالنسبة للمنتجين فوق مستوى السوق أو تخفض التكاليف بالنسبة للمستهلكين أو المنتجين من خلال منح دعم مباشر أو غير مباشر" (de Moor and Calamai, 1997).

وكمــا عرف بأنه "مساعدات مادية تقدّم من الحكومة لتقليل أسعار سلع ما، إما من أجل صناعة وإما من اجل المواطن" (عبد الحسين وقيس، 2008)

ويعتبــر فــي مجتمعات عديدة من الضروريات، ويهدد إيقافه أو تقليل الدعم الحكومي الــشارع بالمعارضــة وحالة عدم توازن سياسي. ومن المواد المدعومة مثل القمح والكهرباء والمحروقات .وكما تزايد في الوقت الحاضر حجم الدعم على المحروقات (عبد الحسين وقيس، 2008).

المطلب الثاني: أنواع الدعم الحكومي

يقسم الدعم الحكومي إلى نوعين هما:

الــدعم المباشــر: وهو من الدولة من خلال أموال الخزينة العمومية، فالدعم المباشر يؤدي إلى زيادة التضخم وعجز الموازنة وخفض المستوى المعيشي (وليد، 2013).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدعم غير المباشر: وهو دعم المنتجين لبيع منتجاتهم للمستهلكين بأقل من سعر البيع في السوق، فـيؤدي إلى تقليل الاستثمار وتقليل النمو في القطاع الفلاحي ويشجع الاستيراد.(العبادي واحمد، 2003).

المطلب الثالث: أهداف الدعم الغذائي

وتتمثل أهداف الدعم الغذائي فيما يلي (وليد، 2013):

ضـمان مـستوى غذائـي مـتوازن، وتحقيق استهلاك كافي وأمن غذائي لجميع افراد المجـتمع، وتخصيص جزء من موارد الدولة من أجل الطبقات الفقيرة، والقيام بإجراءات الدعم بطريقة مقبولة سياسياً واجتماعياً.

بشكل عام إن الدعم الحكومي يوفر جملة من الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية التي تهدف إلى استقرار سعر البيع للمستهلك وقدرة المواطن على شراء احتياجاته.

المطلب الرابع: الأشكال الأساسية لسياسة لدعم الحكومي

هناك أشكال للدعم الحكومي تعتمد عليها الدول النامية وهي (كنعان، 1998):

1- دعم الغذاء والسلع الاستهلاكية:

ويـشكل هـذا الدعم إنفاقاً حقيقياً من ميزانية الدولة، ويتكون من بيع السلع الاستهلاكية للمـستهلك بأسعار أقل من سعرها العالمي، وكذلك بيع السلع المنتجة محلياً بأسعار أقل مـن تكالـيف إنـتاجها، ويهـتم هـذا النوع من الدعم بالسلع والمواد الغذائية والسلع الاستهلاكية.

2- دعم لمدخلات الزراعية والسلع الوسيطة:

وهـذا الـدعم تتحمل فيه الدولة جزءاً من تكلفة المدخلات الزراعية، كما تتحمل الدولة مبلغ الدعم للسلع الوسيطة التي تستخدم في القطاعات الاقتصادية كقطاع الإسكان والبناء ويتمثل الدعم الذي يقع على كاهل الدولة بالفروق السعرية بين سعر البيع وسعر التكلفة للمدخلات والسلع الوسيطة.

3- دعم لأسعار الصرف والضرائب:

وهذا الدعم لا يظهر مباشرة في ميزانية الدولة ويقع على الدولة جزء معين من العملات الأجنبية لتمويل الاستيراد للقطاع الخاص عندما تتيح الدولة لهذا القطاع باستيراد بعض المـواد الاسـتهلاكية والوسيطة بأسعار الصرف الرسمية للعملات الأجنبية، أما الدعم للإعفـاءات الـضريبية فيتمثل بإعفاء بعض المشروعات الجديدة من الضرائب (تشجيع الاستثمار) لمدة معينة يتم تحديدها حسب القوانين بتلك الدولة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- دعم لضبط الأسعار والسيطرة عليها:

لا يظهـــر هـــذا الدعم في ميزانية الدولة، ويتمثل ببيع السلع بأسعار مخفضة، وقد تكون هذه السلع استهلاكية أو وسيطة تنتجها شركات القطاع العام ويفرض عليها بيعها بأسعار أقـــل مـــن الأســـعار المماثلـــة لها من السلع المستوردة أو تقل عن الأسعار التي يكون المستهلك على استعداد لدفعها (البياتي، 2007).

المطلب الخامس: الآثار الاقتصادية للدعم الحكومي

يـــؤدي الـــدعم إلـــى آثـــار اقتصادية مباشرة وغير مباشرة فالزراعة مباشرة في النمو والاستثمار الزراعي والتجارة.

حـــيث تتوقع النظريات الاقتصادية أن الدعم الزراعي يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتخفيض السعر العالمي وخلق اضطرابات في الأسواق العالمية وكذلك تقليل الكفاءة الاقتصادية.

فـــيؤدي الدعم الزراعي إلى تأثير غير مباشر في الاتجاهين من والى القطاع الصناعي مثل مدخلات الإنتاج (الأسمدة والمبيدات) ودعم الصناعات الزراعية والغذائية.

ويؤثر الدعم المباشر في الاتجاهين من وإلى الصناعات على الإنتاج الزراعي والتجارة. وكمـــا إن دعـــم المواصـــلات يساعد بشكل غير مباشر في دعم التجارة الزراعية. إن الأشكال المختلفة للدعم يمكن أن تخلق تأثير على اقتصاد الدولة.

ومن الآثار المترتبة على الدعم السعري:

عـــندما يعجـــز الإنتاج المحلي عن تامين الطلب الاستهلاكي المحلي لسلعة معينة، فإن الدولـــة تغطي هذا العجز من خلال الاستيراد لسلعة محددة ودعم هذه السلعة من أجل المحافظة على سعرها بالمستوى المحلي. وهناك آثاراً متعددة للدعم السعري، منها (الوائلي، 2004):

- عندما لا تستطيع الدولة السيطرة على السعر العالمي في السوق المحلي للسلعة المستوردة، ولتصبح الأسعار المحلية بالمستوى المطلوب، فهذا يتطلب من الدولة أن تصرف دعم على السلعة المستوردة التي تساوي الفرق بين السعر المحلي والسعر العالمي لمستوردي السلعة.
- أمـــا إذا كانـــت الدولة هي من يستورد للسلعة فيمكن تغطية هذا الدعم من خلال تحويلات الميزانية إلى المؤسسة المستوردة للسلعة لموازنة حساباتها، وفي الحالتين فإن الدولة تحول الفرق بين السعر العالمي والسعر المحلي (الدعم) عن طريق استعمال موارد الخزينة العامة لجعل الأسعار مساوية أو أقل من السعر العالمي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن تقسيم الآثار المترتبة على الدعم السعري بالآتي (الزويعي، 1999):

1- أثر الدعم السعري على المنتج والمستهلك:

عندما تدعم الدولة سلعة معينة يقل سعرها، فيتعود المستهلكين على الأسعار المدعومة ويصبح المواطن يستهلك اكثر من السلعة المدعومة. بنسبة للمنتجين فإن رد فعلهم للسعر المدعـــوم يكون بشكل معاكس، وفي هذه الحالة تكون الأسعار المدعومة للمنتجين ذوي التكاليف العالية على ترك السوق، وبذلك تقل الكميات التي يعرضها المنتج المحلي.

2- أثر الدعم السعري على حجم التجارة:

فـــي حالت مساواة السعر المحلي لسعر العالمي فتقوم الدولة باستيراد الفرق بين الإنتاج المحلـــي والطلـــب المحلي، وهذا الفرق يسمى بالفجوة الاستيرادية في حالة عدم تدخل الدولـــة. وعندما تتدخل الدولة بدعم السلعة المستوردة يصبح السعر المحلي المدعوم أقل مـــن الـــسعر العالمي، فتزداد الفجوة الاستيراد، فيصبح الطلب المتزايد نتيجة لانخفاض الـــسعر والعـــرض المتناقص نتيجة لانخفاض السعر أيضاً في زيادة الاستيراد وتصبح الفجوة الاستيرادية أكبر من قبل.

3- أثر الدعم السعري على الرفاهية:

عـــندما يكـــون هناك دعم سعري فالمواطنون يحصلون على منفعة من الدعم المقدم من الدولـــة لتطبيق سياسة السعر المحلي المنخفض للسلعة. كما يستفيد المواطن بشكل غير مباشر على حساب المنتجين المستوردين للسلعة الذين يدفعون ضريبة ضمنية.

4- أثر الدعم السعري في تخصيص المواد:

عـــندما يـــتم اســـتيراد السلعة ينتج عن دعم السلع المستوردة فقدان في كفاءة تخصيص المـــوارد، إذ يفقـــد المنـــتجون تحويلات دخل ضمنية تذهب إلى المستهلكين، والخسارة ناتجـــة عـــن انخفاض السعر العالمي إلى السعر المحلي، مما يؤدي إلى خسارة المنتج بسبب عدم إدارة الموارد بشكل صحيح.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث- عجز الموازنة العامة

تمهيد

منذ تزايد دور الدولة في الحياة الاقتصادية تزايدت معه وتيرة النشاط الاقتصادي، وهو ما أدى إلى التزايد الكبير في حجم الإنفاق العام مقارنة بحجم نمو الإيرادات العامة وهو ما يؤدي إلى إحداث عجز في الموازنة العامة للدولة فالدول النامية منذ استقلالها وهي تسعى لتشيد مشاريع تنموية لبناء اقتصادها وهو ما استدعى توفير حجم كبير من الإيرادات للنهوض بهذه المشاريع ومعظم هذه الدول صادراتها تتكون بنسبة كبيرة من المواد الأولية لذلك فتمويل نفقاتها مرهون بأسعار هذه الصادرات في الأسواق العالمية وتذبذب أسعار هذه الصادرات يؤدي إلى تناقص إيراداتها وبالتالي الوقوع في عجز مالي يهدد استقرارها الاقتصادي، فعجز الموازنة للدولة نشأ جراء عدم قدرة الإيرادات العامة لتغطية نفقاتها وذلك بسبب التسارع الكبير في نمو حجم النفقات العامة من جهة ونمو الإيرادات العامة بشكل ضعيف لا يواكب ذلك التسارع في الإنفاق العام، فأسبابه قد تكون موجودة في جانب الإنفاق أو في جانب الإيرادات، ومنذ خروج الدول عن مبدأ توازن الموازنة شاع هذا المصطلح والذي أصبح سياسة تستخدمها الدول من أجل بلوغ أهدافها المختلفة وبعد ذلك تقوم بتغطية، وهناك الكثير من أنواع العجز تختلف باختلاف السبب الذي يقف وراءه، ومع تزايد حجم العجز في موازنات الدول وتزايد المديونة الخارجية أصبح يمثل مشكلة حقيقة تعيق تطور الاقتصاد والوصول لتحقيق معظم الأهداف وأصبح يؤثر في مختلف المؤشرات الاقتصادية لذلك أصبحت الدول تبحث عن مخرج من هذا الاختلال باعتمادها على السياسات الاقتصادية المتاحة لها.

المطلب الأول: عجز الموازنة العامة

عجــز الموازنة العامة للدولة يعتبر أهم مسائل القطاع المالي، وهناك طرق لتمويل هذا العجــز إمــا عن طريق البنك المركزي أو عن طريق إصدار السندات، أما اذا كان عن طريق البــنك المركزي من خلال إصدار العملة فسيؤدي إلى التضخم وما ينتج عن التضخم من مشاكل على الاقتصاد الوطني وتضخم يؤدي إلى تزايد معدل الفائدة السالب، وهذا يسبب مغادرة الودائع من القطاع البنكي إلى الاستثمار في قطاعات أخرى، مما يقلل من موارد القطاع البنكي (إبراهيم وعبدالهادي، 2013).

وعند إصدار السندات سيؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة ولجوء إلى السندات لتمويل عجز الموازنة يؤدي إلى ضغط على الاستثمار الخاص حيث يزيد معدل الفائدة وتكلفة القروض على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قطاع الأعمال وهذا يؤدي إلى منع قطاع الأعمال من القروض بسبب ارتفاع تكلفة القروض مما يؤدي إلى تراجع قطاع الأعمال (Stroup et al., 2008).

المطلب الثاني: مفهوم عجز الموازنة العامة

تعريف عجز الموازنة:

إن عجز الموازنة مسالة اقتصادية مشهورة تحدث على مستوى الدول، فعجز الموازنة يحدث عندما يكون الإنفاق الحكومي أكبر من إيرادات الدولة، وسبب العجز في الموازنة سوء في تقدير الحكومة للأنفاق العام وعدم تخطيط مسبق للأنفاق العام. ومن أهم مفاهيم عجز الموازنة:

زيادة الإنفاق الحكومي عن الإيرادات الحكومية، أي عدم توازن الموازنة العامة (عبداللطيف، 2001).

ويعرف أيضاً قصور الإيرادات العامة المقدرة للدولة عن سداد النفقات المقدرة (ريان، 1999)

ويعرف أيضاً ما هو إلا عن رصيد موازني سالب تكون فيه نفقات الدولة أعلى من إيراداتها (Yves & Garnier, 2002).

وكما قال ماريو بليجير بتعريف العجز بأنه الفرق بين إجمالي النفقات والإيرادات الحكومية باستثناء المديونية (الراشد، 1995).

المطلب الثالث: أنواع عجز الموازنة العامة

ينقسم عجز الموازنة إلى نوعين هما:

1- العجز الدوري للموازنة العامة

يحدث عندما نصل لحالة الكساد للدورة التجارية؛ فيكون معدل البطالة كبير؛ فتتزايد النفقات العامة، وبالعكس البطالة منخفضة في قمة حالة الرواج؛ لأن حالة الرواج تزيد من عائدات الضرائب؛ مما يؤدي إلى تقليل النفقات العامة (ايهاب، 2012).

2- العجز الهيكلي للموازنة العامة

لا يعود سبب العجز الهيكلي لحالة السوق بل يكون السبب هيكل ومكونات الموازنة، وهذه المكونات تزيد العجز الفعلي عن العجز المقدر للموازنة، وهذا بسبب ارتفاع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الـــنفقات عن الإيرادات، وعدم قدرة الحكومة على تقليل الانفاق العام وعدم قدرتها على زيادة مواردها وهذا من خلال الضرائب وتخلص من التهرب الضريبي (ايهاب،2012).

المطلب الرابع: أسباب عجز الموازنة العامة

هناك سببين رئيسيين لعجز الموازنة:

أ. زيادة النفقات: هناك أسباب لزيادة النفقات ومنها (Musgrave & Musgrave,1988):

1- زيادة عدد السكان.

2- زيادة نفقات الخدمة المدنية وخصوصاً بند الرواتب والأجور.

3- زيـــادة الأعباء الدفاعية والأمنية بسبب الحروب والتهديدات الخارجية بسبب إعادة التأهيل بعد الحروب.

4- تـــزايد أعـــباء خدمـــة الدين العام الداخلي والخارجي المستخدم لتمويل العجز في الموازنة فإن كثرة الاقتراض وتراكم الديون العام غير محتملة.

5- الظروف الطارئة كالكوارث الطبيعية.

6- الإنفاق الزائد من أصحاب النفوذ والسلطة وكبار المسؤولين.

ب. قلة الإيرادات: حالات قلة الإيرادات (Musgrave & Musgrave,1988):

1- انخفاض حصيلة الضريبة وخصوصا في حالات الركود الاقتصادي.

2- عدم كفاءة وفعالية الجهات المسؤولة عن جمع وتحصيل المال العام.

3- انخفـــاض مستويات الدخل وضعف النمو الاقتصادي وخاصة عند حدوث الحروب والكوارث الطبيعية التي تؤثر على الاقتصاد سلباً بسبب تخريب وسائل الإنتاج.

4- الضغط في العبء الضريبي وفرض الضرائب غير العادلة تحدث نزعة عند كثير من الممولين للتهرب من دفع الضرائب.

5- التـــراجع فـــي النشاط الاقتصادي والتنمية بسبب فرض نسبة ضريبية عالية تثقل كاهـــل المـــستثمرين وتقـــضي على حوافز الإنتاج والتنمية والاستثمار، وتجعلهم يفقدون الأمل في تحقيق الربح.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الخامس: الآثار الناجمة عن عجز الموازنة العامة

ينتج عن عجز الموازنة تزايد معدل الفائدة ومزاحمة القطاع الخاص. مما يؤدي إلى اللجوء إلى الدين العام المحلي وما تحتويه من أذونات الخزينة والسندات الحكومية لتخلص من عجز الموازنة العامة وهذا يحتاج إلى بعض الشروط من اجل نجاحها مثل توفر الثقة في الحكومة وتوفر معدل فائدة حقيقي موجب وعالي نسبيا، وإلى توفر سوق نشط للأوراق المالية. ومن اجل هذا تعتمد البلدان المتقدمة على هذه السياسة لتخلص من العجز لان تأثيرها قليل على عرض النقد وعلى المستوى العام للأسعار ولهذا ليس لها أثر تضخمي.

أما في الدول النامية التي تستعمل هذا الطريقة لتخلص من العجز ولكن لا يوجد لديها تلك الشروط مما يؤدي إلى مشكلة ارتفاع معدل التضخم ومعدل فائدة حقيقي سالب (زكي، 1992).

المطلب السادس: طرق علاج عجز الموازنة العامة

هناك طريقتين لحل مشكلة عجز الموازنة حسب الحالة الاقتصادية للدولة وهما:

أ. السياسة الانكماشية

يقوم هذا المنهج على رؤية صندوق النقد الدولي التي استمدها من الأفكار النيوكلاسيكية التي ترى أن عجز الموازنة وعجز ميزان المدفوعات الذي تشكي منه البلاد النامية، إنما يرجع إلى وجود زيادة على الطلب في الاقتصاد أعلى من الحقيقية للعرض الكلي في الداخل.

ولاستعادة التوازن الاقتصادي فإنه يحتاج إلى القضاء على هذا الفائض من خلال مجموعة من السياسات المالية "خفض الإنفاق العام الجاري، والإنفاق العام الاستثماري"، والحاجة إلى زيادة موارد الدولة.

والسياسات التي تسعى إلى تقليل الإنفاق العام، تقليل النفقات الاجتماعية مثل دعم الأسعار للسلع التموينية الضرورية، خفض الأجور، استخدام سياسة توظيفية واضحة، التخلص من الدعم الاقتصادي لوجود منتجات في القطاع العام تترتب عليها خسائر من خلال التخلص منها، تكلفة الإنفاق على التعليم والصحة العالية والتي تتحملها الدولة، وتفعيل قانون تشجيع الاستثمار لجذب الاستثمارات الأجنبية.

أما السياسات التي تسعى إلى زيادة موارد الدولة، أهمها: زيادة أسعار الطاقة؛ زيادة رسوم الخدمات العامة؛ زيادة الضرائب غير المباشرة؛ استحداث ضريبة المبيعات أو ضريبة القيمة المضافة (الحاج، 2007).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. السياسة التوسعية

يقوم على مبدأ التنمية المستقلة، ويتم تحقيق التنمية الوطنية المستقلة حسب مؤيدو المنهج بالاعـــتماد علـــى الذات وكما يتطلب إعطاء الدولة النامية دوراً لتحقيق التنمية مع الأخذ بعين الاعتـــبار العدالة الاجتماعية، دون استثناء القطاع الخاص الوطني المنتج، وإعادة تشكيل هيكل الإنـــتاج والتوجه نحو إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين، بالاعتماد على النفس والتخلص من التبعية الاقتصادية وبناء استراتيجية تنموية وتقليل الاستيراد (شحرور، 2013).

ويحـــث نمـــوذج الليبرالية الاقتصادية الجديد على مشاركة الشعوب وهذا من خلال عدة مـــبادئ" الانتقائية والتمييز والتدرج في فتح السوق الوطنية بالتوازي مع التقدم في بناء القدرات الإنتاجية والعلمية والمزايا التنافسية" (العيساوي، 2006).

المطلب السابع: عجز الموازنة العامة بين المدارس الاقتصادية

أ- المدرسة التقليدي

إن مبدأ توازن الموازنة العامة هو مبدأ الذي يعتمد علية أصحاب المدرسة التقليدي وعدم الوقوع في العجز لموازنة الدولة، وعند تساوي الإيرادات مع النفقات العامة فهناك توازن بنسبة للتقليدين (عبدالواحد، 2000).

فـــتوازن المـــوازنة السنوية عند المدرسة التقليدي هدفا أساسيا يجب تحقيقه، وهو عبارة عن تطوير لإدارة الأموال العامة للدولة من اجل التوازن وزيادة القوة لموازنة الدولة.

والفكـــر التقلـــيدي تكون الدولة من خلاله عبارة عن دولة حارسة، فيكون هدفها ضمان الاســـتقرار فـــي الموازنة العامة، بدون التدخل في الحياة الاجتماعية أو الاقتصادية، فمن وجهة نظر الدولة فإن النفقات العامة هي أهم متطلبات الدولة.

هـــناك مجموعة من الحجج يدافع بها أصحاب المدرسة التقليدي من أجل مبدأ الموازنة العامة وعدم حصول عجز في موازنة الدولة العامة ومنها (صفوان وفريد، 1996)

1- القـــروض للأجـــل الطويل تسبب تزايد الأنفاق العام مما يزيد عجز الموازنة العامة للدولة، فيـــسبب هـــذا التـــزايد بالعجـــز إلى أن الدولة تعمل على تجديد قروضها وتراكم عجز في الموازنة.

2- القـــروض الحكومية تسبب تراجع الإنتاج في الدولة مما يؤدي إلى تبذير الأموال العامة من خلال الانتقال من القطاع الخاص النشيط إلى القطاع العام غير النشيط.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- عجــز الموازنة يضطر الدولة إلى صك عملة بحجم أكبر مما يودي إلى زيادة عرض النقد وزيادة التضخم في الدولة.

فالمدرســة التقليدي اعتمد على الضرائب لتغطية النفقات العامة ولا يلجا إلى الاقتراض إلا في الحالات الغير الطبيعية، ويرغبون في القروض قصيرة الأجل.

كمــا أن ريكاردو هو واحد من رواد المدرسة التقليدية يرى أن الدولة تعمل على زيادة الضرائب في حالة عجز الموازنة (سليماني واللوزي، 2001).

ب- المدرسة الكنزية

هــي أهــم المدارس الاقتصادية فقد بين أهمية عجز الموازنة من اجل معالجة الأزمات الاقتــصادية، بعــد أزمة الكساد العالمي عام 1929، وكما أن الدول الرأسمالية في بداية القرن العــشرين حاولــت الهروب من مبدأ التوازن العام نتيجة للظروف الناجمة عن الحرب العالمية الأولى التي كلفت الدول المشاركة في الحرب خسائر زادت من انفاق الدول فكانت نفقاتها أعلى مــن إيــراداتها، فالــدول المشاركة عانت من حالة عجز في موازنتها ومع حدوث حالة الكساد وتزايد البطالة مما سبب من إنقاص إيرادات الدولة، ومن أجل التخلص من الأزمة زادت الدول إنفاقهــا ممــا أدى إلــى تزايد العجز، فالكنزيون لا يؤمنوا بتوازن الموازنة للدولة حسابياً، بل يهــتمون بــتوازن الاقتــصاد الوطني مما يضطر الدولة إلى عجز في موازنتها من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي، وكنز لا يهتم بالتوازن العام في الموازنة السنوية بل في الدورة الاقتصادية ككــل ويقــول كنز أن عجز الموازنة ضروري في حالة الرغبة في زيادة الإنتاج والتخلص من البطالة (عبدالواحد،2000).

ج- المدرسة النيوكلاسيكي

أدى تخلــي الــولايات المتحدة عن ربط قيمة الدولار بالذهب عام 1971 لظهور مذهب النيوكلاسيكي، ومع ظهور التضخم لم يجد الكنزيون حل لمشكلة العجز في الموازنة، ومن بعض الحلــول التي قدمها المذهب النيوكلاسيكي بأنه جمع بين أفكار المدرسة الكلاسيكي الذي يعتمد على نظرية اليد الخفية لآدم سمث وقانون ساي، واهم ما نادى به المذهب النيوكلاسيكي تقليص دور الدولة بالنسبة للنشاط الاقتصادي حيث يعتبر انه السبب الرئيسي بعجز الموازنة العامة، كما نادي مؤسسو المذهب بضرورة حل مشكلة عجز الموازنة (بينهرانشين ومانسلفيلد، 1988).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الرابع- الدراسات السابقة

أولاً- الدراسات العربية

دراسة فضل المولى وخالد وحذيفة (2015)، بعنوان: "عبء المديونية على الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1980-2011)"

هدفت الدراسة إلى بيان عبء الدين العام على الاقتصاد الأردني للفترة 1980الى 2011 وكذلك إيجاد العلاقة بين حجم الدين العام والنشاط الاقتصادي عن طريق الناتج المحلي الإجمالي، باستخدام المنهج القياسي، عن طريق التكامل المشترك لجوهانسون واختبار ديكي فولر، وتطبيق اختبار جرينجر، وتم التوصل إلى أن العلاقة أحادية الاتجاه من الدين العام باتجاه النمو بالناتج المحلي الإجمالي وتم التوصل إلى أن أثر الدين العام سلباً في المدى الطويل على النشاط الاقتصادي.

دراسة محمد (2012) بعنوان: "اثر الدعم والاستثمار في تأهيل المشاريع الزراعية"

هدفت الدراسة إلى قياس أثر الدعم والاستثمار في تأهيل المشاريع الزراعية حيث شملت جميع محافظات العراق باستثناء إقليم كردستان على أساس أعداد حقول الدواجن المعتمدة لإحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء لمربي الدواجن (مجتمع البحث) للمدة من 5 آذار 2012 إلى 15 نيسان 2012 لغرض تقويمها والتوصل من خلالها إلى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مقدار الدعم و زيادة الإنتاج و حلقات الإنتاج والوقود والطاقة، وتطوير صناعة الدواجن فضلاً عن معرفة مدى تأثير الدعم على كمية الإنتاج المسوق والمستورد.

دراسة سنبل (2010)، بعنوان: "تجربة الإصلاح الهيكلي في الاقتصاد الزراعي العراقي.

هدفت الدراسة إلى تقويم تلك السياسات الخاصة براس المال على نمو قطاع الزراعة وازدهاره في التنمية الاقتصادية وتبين أن رؤوس الأموال المتكونة بداخل القطاع الزراعي تهرب إلى الخارج وضياع كثير من رؤوس الأموال الخاصة بالتسليف الزراعي التي يتم إخراجها خارج القطاع وأكدت الدراسة ضعف سياسة خصخصة المشاريع الزراعية في الإصلاحات الزراعية في الإصلاحات الاقتصادية.

دراسة اسمندر (2010) بعنوان: سياسة حماية القمح السوري ودعمه في ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية: نموذج مقترح للخيارات والبدائل.

تأتي أهمية البحث كون القمح يلعب دوراً أساسياً في توفير الأمن الغذائي، وله حساسيته السياسية تاريخياً بالنسبة لسورية. وإنّه من أهم المحاصيل الاستراتيجية من الناحية الاقتصادية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فـــي سورية لناحية حجم المساحة المزروعة به أو مساهمته في إجمالي الإنتاج الزراعي والدخل الزراعـــي للمـــزارعين، وهـــو المحصول الزراعي الذي يتلقى أكبر قيم الدعم، وترتب سياسة الالتـــزام بشرائه والاحتفاظ بمخزون استراتيجي منه، مبالغ طائلة على عاتق الحكومة. ويلخص هـــذا المحصول أيضاً كل أشكال الدعم التي تقدمها الحكومة السورية إلى القطاع الزراعي (دعم ســـعري و دعم للبنية التحتية والخدمات العامة و دعم مستلزمات الإنتاج و دعم تمويني و قيود تعـــريفية و قيود غير تعريفية ..الخ). وبعض أشكال الدعم هذه غير متوافق مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، التي تقدمت سورية بطلب للانضمام إليها منذ عام 2001.

دراســـة خضير (2009)، بعنوان: "دور السياسة الخارجية الأردنية في دعم الاقتصاد الأردني (1988-2001)".

هـــدفت هـــذه الدراســـة إلى معرفة الطريقة التي استعملها صانعوا القرار السياسي في الأردن من خلالها توظيف سياسة خارجية بهدف دعم الاقتصاد الأردني، وفرضت هذه الدراسة أن العامل السياسي عامل ضغط وليس عامل دعم لصناع القرار في السياسة الخارجية الأردنية، وتوصـــلت الدراسة إلى صحة الفرضية التي وضعتها، وهي أن العامل الاقتصادي عامل ضغط ولـــيس عمـــل دعم لصناع القرار في السياسة الخارجية، وكما توصلت لوجود علاقة قوية بين رؤية صانعي القرار وبين السلوك الفعلي لصناع القرار.

دراســـة فـــاروق (2005)، بعـــنوان: "أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة في التضخم في الأردن للفترة (1988-2003)".

هدفت الدراسة لقياس أثر التمويل بالعجز على المستوى العام للأسعار، من خلال توسع الحكـــومة فـــي الحصول على القروض الداخلية والخارجية لتمويل العجز، وانعكاس ذلك على زيـــادة عرض النقد مع وجود جهاز إنتاجي غير مرن. حيث توصلت الدراسة بالتحليل القياسي والنظـــري إلى أن لجوء الحكومة إلى التمويل بالعجز عن طريق القروض الداخلية والخارجية، أدى إلى زيادة معدل التضخم من خلال التأثير على عرض النقد.

دراســـة بني حسن (1995) بعنوان: تأثير سياسة الدعم الحكومي على إنتاج محصولي القمح والشعير في الأردن

هـــدفت هـــذه الدراسة بشكل رئيسي إلى دراسة تأثير سياسة الدعم الحكومي على إنتاج محصولي القمح والشعير في الأردن بالإضافة إلى تقدير تكاليف إنتاج وكذلك دراسة تكلفة الدعم الكلي لمحصول القمح والشعير (المنتج منها محليا والمستورد).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واعـــتمدت الدراســـة علـــى البـــيانات الميدانية والثانوية والتي جمعت بواسطة المقابلة الشخصية باستخدام خاصية أعدت لهذا الغرض كما استخدام مصفوفة تحليل السياسات الزراعية والتي تعتمد على الموازنات المزروعة ومعايير الحماية الاقتصادية المختلفة.

دراســـة الـــشلاوي (1991) بعنوان: دراسة تحليلية لسياسة دعم محصول القمح في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1975-1987:

هدفت هذه الرسالة إلي تجاوز المملكة العربية السعودية مرحلة الاكتفاء الذاتي في واحد من أهم المحاصيل الإستراتيجية عالمياً وهو القمح.

وقـــد جاءت هذه الرسالة لعالج موضوع سياسة دعم محصول القمح في المملكة العربية الـــسعودية فـــي ســـبع فصول. يعالج الأول منها تطور القطاع الزراعي وأهمية الاقتصادية إما الفـــصل الثانـــي فهو يبحث في خطة التنمية الزراعية والدعم الحكومي المباشر لقطاع الزراعة ويـــبحث الفـــصل الـــثالث في كل سياسات الدعم الداخلي وسياسات الدعم الخارجي والسياسات الـــسعرية والتـــسويقية. ويـــبحث الفصل الرابع في مناطق زراعة القمح في المملكة وتطورات المساحة والإنتاجية ودور الحكومة في دعم محصول القمح. أما الفصل الخامس فهو يقدم دراسة تحليلـــية لتكالـــيف الكلية لإنتاج القمح في المملكة ويقوم الفصل السادس بتحديد ربحية مشاريع زراعـــة القمـــح ومن ثم يقوم بتحليل التجارة الخارجية للقمح وأخيراً يبحث في تطوير الاكتفاء الذاتي من القمح.

ثانياً- الدراسات الأجنبية

دراسة Folorwnjo et.al. (2013): "العلاقة بين الدين العام وعجز الموازنة في نيجيريا للفترة (1970-2011)".

هدفت هذه الدراسة لاختبار العلاقة بين الدَّين العام وعجز الموازنة في نيجيريا في الفترة (1970-2011). وتم استخدام اختبارات السلاسل المستقرة للتكامل المشترك والانحدار والسببية لاختـــبار طبـــيعة العلاقة بين المتغيرات، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الدَّين العـــام وبين عجز الموازنة، وكذلك علاقة سلبية بين التضخّم و(الدَّين العام) وعلاقة طردية بين النمو الاقتصادي والدَّين العام، وعلاقة عكسية بين سعر الفائدة والدَّين العام، وعلاقة عكسية بين سعر الصرف والدَّين العام).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة Butts (2009): "العلاقة بين النمو الاقتصادي والدين العام لدول أمريكيا اللاتينية والبحر الكاريبي للفترة (1970-2013)".

هـدفت الدراسـة لبيان العلاقة بين النمو الاقتصادي والدين العام لدول أمريكيا اللاتينية والبحـر الكاريبـي خلال الفترة (1970-2003)، حيث أكدت النتائج على وجود علاقة سببية بين الـنمو الاقتـصادي والدَّين العام الخارجي في (13) دولة من أصل (27) دولة من دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي خلال دراسة أُجريت للفترة (1970-2003).

دراسة Aisen and Hauner (2008): "أثر عجز الموازنة على معدلات الفائدة".

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر عجز الموازنة على معدلات الفائدة وذلك باختبار كل مـن اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية. وقد تكونت عينة الدراسة من السلاسل الزمنية السنوية (1970-2006) لستين دولة من الدول ذات الاقتصاديات المتقدمة والنامية. وقد خلصت الدراسة إلـى أن هـناك أثـر موجب وذو دلالة إحصائية لعجز الموازنة على معدل الفائدة وهذا التأثير يخـتلف مـن بلد إلى آخر ومن فترة زمنية إلى فترة زمنية أخرى. كما أشارت النتائج إلى أن الـسياسة المالية تكون اكثر فاعلية عندما يكون العجز الأولى ومستوى الدين منخفضين وعندما يكـون مستوى الانفتاح المالي والضغط المالي أكبر وهذا بسبب أثر العجز على معدلات الفائدة يكون أقل تحت الظروف مما يعني ضمان أقل لوجود أثر المزاحمة ومضاعفة.

دراسـة Johan and Geork (2005): "العلاقـة الـسببية بـين الانفـاق الحكومـي والنمو الاقتصادي".

هـدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي فـي اليونان، وبريطانيا وايرلندا، باستخدام نموذج جرانجر لسببية، وبينت النتائج وجود علاقة سـببية باتجـاه واحـد من الإنفاق الحكومي الى النمو الاقتصادي لكل الدول الثلاثة في المدى الطويل والقصير.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

جـاءت هذه الدراسة لمناقشة موضوعين في غاية الأهمية والمتمثلين في عجز الموازنة العامـة والدعم الحكومي للقمح، باعتبارهما متغيرين أساسيين في الحياة الاقتصادية، كما سهلت الدراسـات الـسابقة الطـريق للباحث من خلال ما خلصت إليه من استنتاجات وما طرحته من توصـيات لإعطاء خلفية وإطار مفاهيمي لمتغيرات الدراسة، معطية دفعة للباحث لبناء منهجية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراســـة مـــن خلال تحديد المشكلة بالإضافة إلى بناء نموذج لقياس أثر الدين العام على معدل التضخم في الأردن.

أما ما يميز الدراسة الحالية عن باقي الدراسات السابقة يمكن توضيحها من خلال النقاط التالية:

1. تخـــتلف هـــذه الدراسة عن الدراسات السابقة العربية والأجنبية من خلال المتغيرات التي أخـــذت مجـــتمعة والمتمـــثلة في مقدار الدعم الحكومي المقدم من الدولة وعجز الموازنة الأردنية.
2. تحـــاول هذه الدراسة بصفتها دراسة أردنية أن تخدم بنتائجها وتوصياتها الاقتصاد الأردني بشكل خاص، والاقتصاديات العربية بصفة عامة، لتسليط الضوء على القرارات المالية التي تتخذها الدولة لما لها من أهمية بالغة وملموسة في الحياة الاقتصادية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

الاقتصاد الأردني

المبحث الأول: لمحة عن الاقتصاد الأردني

المبحث الثاني: مزايا الاقتصاد الأردني

المبحث الثالث: القمح في الأردن

المبحث الرابع: التحديات التي تواجه الاقتصاد الأردني (الزراعة)

المبحث الخامس: المشاكل التي تواجه الاقتصاد الأردني

المبحث السادس: الموازنة العامة الأردنية

المبحث السابع: أثر المساعدات الخارجية على الاقتصاد الأردني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

الاقتصاد الأردني

تمهيد

يعانـــي الاقتصاد الأردني من شح الموارد الإنتاجية وقد واجه العديد من التحديات بدءاً مـــن أزمة انهيار قيمة الدينار عام (1989) تلاها أزمة الخليج الأولى عام (1991)، وما ترتب عليها من أعباء صعبة من نزوح اللاجئين، وانقطاع إمدادات النفط من قبل دول الخليج، وكذلك المـــساعدات وزيادة العجز في الميزان التجاري، نتيجة لظروف الحرب والحصار على العراق عـــام (2003)، حـــيث أدى ذلك إلى ارتفاع حجم المديونية لمواجهة أعباء العجز في الموازنة، وســـاهم ذلـــك في ارتفاع معدلات التضخم بشكل مضطرد، وصولاً إلى أزمة الخليج الثانية وما رافقهـــا مـــن نزوح وانقطاع إمدادات النفط من العراق، حيث أدى ذلك إلى خلل في المتغيرات الكلـــية للاقتـــصاد الوطنـــي مـــن ارتفاع في الأسعار وعجز في الموازنة العامة، والتوجه نحو القـــروض لتغطية الإنفاق العام، وهذا بدوره أدى إلى تزايد الضغط على الموازنة العامة للدولة لسداد هذه الديون والفوائد التي ترتبت عليها.

ثـــم جـــاءت الأزمة المالية العالمية عام (2008) وما رافقها من آثار سلبية على جميع اقتصاديات العالم ومع الأزمة السورية(2011)، حيث احتضن الأردن أكثر من (1.5) مليون من السوريين، مما شكل عبئاً إضافياً على الموارد، وعلى البنية التحتية.

ومـــع تنامي العجز في الموازنة العامة والذي وصل في عام (2013) ما قيمته (1307) ملـــيون دينار وبلغ العجز الميزان التجاري وصل إلى (9907) مليون دينار وفي عام (2013) وزيـــادة فـــي المديونية خلال السنوات السابقة، وارتفاع في الأسعار وارتفاع في فاتورة الطاقة نتـــيجة للانقطاع المستمر في إمدادات الغاز المصري حيث كان الاتجاه لتحرير أسعار المشتقات النفطـــية، وانعكـــس ذلك في ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للدينار الأردني، وتراجع مستويات المعيشة للمواطن الأردني (دائرة الإحصاءات العامة؛ وزارة المالية، نشرات مختلفة).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الاول: تطور الاقتصاد الأردني (1990-2015)

واجـــه الاقتـــصاد الأردني العديد من الأزمات المالية خلال هذه الفترة، ولذلك توجهت الحكـــومة الأردنية إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وذلك في عام 1989 من أجل وضع بـــرنامج تصحيح اقتصادي هدفه تصحيح المسار الاقتصادي والمادي، ونحفيز النمو الاقتصادي وخفض عجز الموازنة، والمحافظة على استقرار الاسعار.

وسيتم تقسيم فترة الدراسة 1990-2015 إلى ثلاث مراحل:

1- المرحلة الأولى من 1990 إلى 1999

2- المرحلة الثانية من 2000 إلى 2008

3- المرحلة الثالثة من 2009 إلى 2015

المرحلة الأولى من عام 1990 إلى عام 1999

بعـــد اللجـــوء إلى الصندوق النقد الدولي في عام 1989 بدأ الأردن بعمل مجموعة من الإصـــلاحات الاقتصادية، وفي بداية البرنامج أصبح هناك نمو في مؤشرات الاقتصاد الأردني ولكـــن مـــع أزمة الخليج عام 1990 الممثلة بحرب العراق مع الكويت، ما أدى إلى تراجع في الاقتصاد الأردني بسبب عودة العاملين الأردنيين من الخليج، و انخفاض حوالات الأردنيين من دول الخليج العربي وانخفاض الصادرات الوطنية و تناقص السياحة...الخ، مما سبب مشاكل في برنامج التصحيح الاقتصادي (البنك المركزي، 1990).

ومن أجل تطوير الاقتصاد الوطني توجه الأردن إلى عمل برنامجين إصلاحيين برنامج مـــن عام 1992 إلى عام 1998 والبرنامج الاستراتيجي من خلال عمل برنامج من أجل خطة اقتصادية واجتماعية من عام 1993 إلى عام 1997.

البـــرنامجين الإصلاحيين يعملان جنباً إلى جنب لتقليل البطالة والفقر وتحرير الأسواق ودعـــم القطـــاع الخـــاص وبلغ العجز الكلي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للأسعار الجارية 6.3%، وزيـــادة فـــي الـــبطالة إلـــى 14.9% في نهاية عام 1998 (البنك المركزي الأردني، النشرات الإحصائية الشهرية، أعداد متفرقة).

المرحلة الثانية من عام 2000 إلى عام 2008

بعـــد تولي جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين سلطاته الدستورية تبنى الأردن خطة إصلاحية من عام 1999 إلى عام 2003، من أجل متابعة البرنامج الإصلاحي ومن أجل تحرير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتـــصاد وتشجيع الاستثمار الخاص والأجنبي، وتقليص الفقر والبطالة ومن اجل زيادة النمو الاقتصادي الأردني.

وفي تلك الفترة تم تحويل العجز إلى وفرة إلا في عام 2001، وتقليل العجز بنسبة للناتج المحلـــي الإجمالـــي للأسعار الجارية ليصبح 2.3% لعام 2003 وكما أصبح نمو الناتج المحلي الإجمالي 3.3% وبلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 4.4%.

وفـــي تلـــك الفتـــرة قلـــت الأسعار ومعدل التضخم ولكن البطالة بقية في تزايد لتصبح 14.5% (البنك المركزي الأردني، 2003).

والاقتصاد الأردني بقي مستمر في برنامج الإصلاح من العام 2000 إلى العام 2004 وبقـــى العجـــز حوالي 200 مليون دينار من العام 2000 للعام 2005وبعد ترك الأردن برنامج الإصـــلاح الاقتصادي اصبح العجز 480 مليون دينار في عام 2005 وبقى العجز في ارتفاع للعام 2008 ليصبح 700 مليون دينار تقريبا (البنك المركزي، نشرات مختلفة).

المرحلة الثالثة من عام 2009 إلى عام 2015

واجـــه الاقتـــصاد الأردنـــي خلال هذه الفترة الكثير من الأزمات الاقتصادية، ففي عام 2008 واجـــه الأزمـــة المالـــية العالمية، ومع ظهور الربيع العربي وأزمة السورين ومما سبب لـــلأردن من أزمة مالية بسبب اللاجئين السورين وانقطاع الغاز المصري وارتفاع أسعار النفط والمـــواد الغذائية و قلة المنح والمساعدات الخارجية فقط كانت هذه الفترة فترة صعبة للاقتصاد الأردني (البنك المركزي، 2012).

وبعـــد اتـــباع الأردن برنامج ترشيد النفقات العامة للحكومة لعام 2010 حيث انخفض العجز إلى مليار دينار أردني، وبعدها اشرف صندوق النقد على برنامج الإصلاح المالي ووصل العجز في عام 2012 إلى 463 مليون دينار أردني، وزيادة في النمو الاقتصادي 2.7%.

وأصـــبح فـــي عام 2013 ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي ليصبح 2.8%، وانخفض عجـــز الموازنة إلى 5.5% وكما انخفض عجز الحساب الجاري إلى 10% عن عام 2012 إذ وصل 15.2%.

ومع الأزمة السورية وتدفق اللاجئين السورين وانقطاع مستمر في الغاز المصري ودعم الكهـــرباء المقـــدم مـــن الحكومة وما يترتب على ذلك من خسائر مما سبب ضغط على ميزان المدفـــوعات مما سبب أعباء إضافية على الدولة باستيراد مولدات كهربائية جديدة بكلفة أكبر من كلفة الغاز (البنك المركزي الأردني، 2013).

ومـــع اســـتمرار التحديات السياسية والاقتصادية لعام 2014 في الدول العربية، إلا ان انخفـــاض أســـعار الـــنفط العالمية قلل أزمة الاقتصاد الأردني، ليصبح النمو الاقتصادي 3.1%

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومقارنة بـــ 2.8% لعام 2014، وتراجع العجز في الموازنة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 2.3%، وانخفاض عجز الحساب الجاري إلى 6.8%، وانخفاض معدل التضخم إلى 2.9% مقارنة 4.8% لعام 2013 (البنك المركزي، 2014).

وفي عام 2015 تم تسجيل عجز مالي في الموازنة العامة 1814.8 مليون دينار تقريبا ما نسبته 6.7% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل عجز مالي بلغ 1820 مليون دينار ما نسبته 7.2% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2014 (وزارة المالية، 2015).

والهدف من الإصلاحات التي مر بها الاقتصاد الأردني خلال الثلاث مراحل (عبدالناصر، 2005):

1- تقليل عبء المديونية الخارجية.

2- تقليل تدفق الأموال الأردنية إلى الخارج وتشجيع الاستثمار الأجنبي.

3- زيادة الصادرات الوطنية وتقليل المستوردات.

4- تطوير عمل القطاع المالي والمصرفي.

5- زيادة معدل النمو الاقتصادي.

6- العمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال القطاع الخاص.

7- العمل على تحسين التوازن الداخلي والخارجي وتطور ميزان المدفوعات.

8- تقليل معدل التضخم.

9- الاستعمال الصحيح للموارد الاقتصادية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: مزايا الاقتصاد الأردني

الاقتــصاد الأردني اقتصاد صغير يفتقر لكثير من الموارد وكما يمتاز الاقتصاد الأردني بعدة مزايا ومنها (الزعبي والعثامنة، 2010):

1- توفر المتعلمين والمتدربين ووفرة العمال المؤهلين.

2- قلة الموارد الطبيعية (المياه، النفط،..).

3- صغر حجم السوق الأردني.

4- قلة الصادرات الصناعية الأردنية نسبة للدول العربية الأخرى.

5- الاقتصاد الأردني ذو طابع خدمي.

6- اعتماد الاقتصاد الوطني على المنح والمساعدات الخارجية.

7- ارتفاع معد البطالة وتضخم وتراجع في النمو الاقتصادي من عام 1989الى عام 1999 وذلك بسبب أزمة الخليج (حرب العراق على الكويت).

8- بعد تولي صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن المعظم سلطاته الدستورية اتخذ بعض الإجراءات الإصلاحية في الاقتصاد الأردني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: القمح في الأردن

في هذا الجزء من البحث تم تناول إنتاج القمح في الأردن واستيراد القمح واستهلاك الأردن من القمح وكيفية دعم القمح في الأردن.

1- إنتاج القمح في الأردن

الأردن بلد صغير يفتقر للموارد الطبيعية مثل الماء، و قلة الأراضي الزراعية، وذلك يعود لصغر حجم الأراضي الأردنية، ولذلك فإن الأردن يعتمد على الزراعة غير المروية "بعلية" للقمح، وتقدر المساحة المزروعة بالقمح سنوياً في الأردن بحوالي (294الف دونم)، وينتج الأردن من القمح تقريباً (33 ألف طن) كل سنة، وهذه الكمية قليلة بالنسبة لعدد الشعب الأردني، لذلك هذه الكمية المنتجة محلياً لا تكفي الأردن إلا سبع أيام تقريباً، مما يضطر الأردن إلى استيراد القمح من الأسواق العالمية، وهذا بسبب اعتماد الأردن الأساسي على القمح والأطعمة المعدة منه (وزارة الزراعة، نشرات متعددة).

2- استيراد القمح من الخارج

وبسبب إنتاج القمح القليل في الأردن وعدم وجود مخزون من الناتج المحلي من القمح، وذلك بسبب صغر الأراضي الزراعية في الأردن، و قلة الأمطار وتزايد عدد سكان الأردن من مواطنين ولاجئين، مما يضطر الحكومة الأردنية إلى استيراد القمح من الأسواق العالمية وبأسعار مرتفعة، وكما يعد معدل استيراد الأردن من القمح خلال فترة الدراسة من عام 1990 إلى عام 2006 حوالي (600 ألف طن) سنوياً، ومن عام 2010 إلى عام 2015 حسب فترة الدراسة يستورد الأردن حوالي مليون طن من القمح وذلك بسبب الربيع العربي والأزمة السورية وعدد اللاجئين داخل الاراضي الأردنية، ويستورد الأردن من القمح حوالي 25 باخرة سنويا، وكل باخرة تحتوي على حوالي (50 ألف طن) سنوياً، أي إن إنتاج الأردن يعادل باخرة ونصف تقريباً (وزارة التجارة والصناعة).

3- استهلاك الأردن من القمح

يعتمد المواطن الأردني في أغلب طعامه على القمح، فهو سلعة الفقير والغني، ويعد معدل استهلاك الأردن من القمح شهرياً حوالي (80 ألف طن)، ما يعادل سنوياً (600

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ألــف طــن) ســنوياً، أي إن إنتاج القمح من الأردن لا يكفي الأردن أكثر من سبع أيام (وزارة التجارة وصناعة).

4- دعم الأردن للقمح

القمــح كالنفط والذهب وغيرها من السلع المهمة، فيتم بيعة في الأسواق العالمية، فلهذا سعر القمح يرتفع وينخفض حسب الأسواق العالمية، فكان الأردن يستورد القمح بأسعار معــتدلة حسب فترة الدراسة من عام 1990 إلى عام 2006، ولكن بعد ارتفاع الأسعار عالميا تضاعف سعر القمح حوالي ثلاثة أضعاف تقريباً، حيث كان يبلغ معدل دعم القمح مــن الحكومة الأردنية من عام 1990 إلى عام 2006 حوالي (20 مليون دينار) سنوياً، لكــن مــن عــام 2007 إلــى 2010 وبسبب تضاعف الأسعار عالمياً في عام 2007 تضاعف سعر طن القمح ليصل الدعم الحكومي للقمح حوالي (100 مليون دينار) سنويا، وبسبب الأزمة السورية وزيادة الكمية المستوردة من القمح وصل دعم الطحين من عام 2011 إلى عام 2015 حسب فترة الدراسة ما متوسطة (160 مليون دينار تقريباً) سنوياً (وزارة التجارة والصناعة؛ وزارة المالية، نشرات مختلفة).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الرابع: التحديات التي تواجه الاقتصاد الأردني (الزراعة)

1- ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي.
2- تذبذب كميات الأمطار وعدم انتظامها وتعاقب سنوات الجفاف.
3- تعاظم المخاطر الزراعية المتكررة الناتجة عن الظروف الجوية والتي تحد من الأنشطة الاستثمارية في القطاع الزراعي.
4- التناقص في كميات ونوعية مياه الري السطحية والجوفية وتدهور نوعيتها ومحدوديتها.
5- التراجع المستمر في مساحة الأراضي الزراعية بسبب التوسع في النشاط العمراني غير المخطط وتفتت الملكيات الزراعية وتحولها إلى وحدات إنتاج صغيرة لا تناسب الزراعة الاقتصادية.
6- اتساع الفجوة ما بين الإنتاج المحلي والاحتياجات من المحاصيل الحقلية والعلفية والذي يسهم في تهديد الأمن الغذائي.
7- نقص البذار من محاصيل الحبوب بسبب تعاقب سنوات الجفاف وعدم ملائمة التشريعات التي تتيح استغلال الموارد المتاحة لإنتاج البذار بالشكل الأمثل.
8- النقص في الطرق الزراعية والآليات الزراعية المناسبة حسب طبيعة النظم الزراعية السائدة.
9- انتشار بعض الآفات الزراعية كدودة الزرع، الفيلوكسرا، ذباب الثمار، القوارض، آفات التربة، الخنازير وغيرها.
10- تواضع إسهام مؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في التنمية الزراعية كعدم مساهمتها في إنشاء شركات لتوظيف العمالة الزراعية المؤهلة وإكثار البذار المعتمد للمحاصيل وإنشاء مصانع لمعالجة وتصنيع الأسمدة العضوية.
11- عدم توفر العمالة الزراعية المحلية وارتفاع كلفة العمالة الوافدة والافتقار إلى برامج لتأهيل وتدريب العمالة.
12- ملوحة مياه الري وخاصة في منطقة وادي الأردن وعدم توفر التشريع الذي يسمح للمزارعين بحفر الآبار المالحة وتحلية مياهها.
13- ضعف كفاءة توزيع مياه الري في وادي الأردن .
14- عدم كفاية السماد العضوي المعالج وارتفاع أسعاره.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الخامس: المشاكل التي تواجه الاقتصاد الأردني

مـــن بدايـــة تأسيس إمارة شرق الأردن والأردن يعني من مشاكل في الاقتصاد، وتقسم المـــشكلات التـــي مـــر بهـــا الأردن إلى أربع مشكلات رئيسية وهي البطالة، والعجز المالي، والمديونية الخارجية، واختلال بنية الاقتصاد (خضير، 2009).

أولاً: مشكلة البطالة

ان مـــشكلة البطالة هي مشكلة قديمة حديثة فالأردن في الخمسينات واجه البطالة بمعدل اكثر من60% من القوى العاملة، وعندما كانت حرب 1967 أصبحت البطالة 11.7 % من عام 1968 إلـــى 1973، وبـــسبب اللاجئـــين انخفضت نسبة البطالة لتصل إلى 8% من 1976 إلى 1986.

بسبب الركود الاقتصادي الذي حصل في الدول العربية في الثمانينات، ومع أزمة الخليج مـــا تسببت برجوع العامين من دول الخليج من عام 1990 –1991 حيث ارتفعت نسبة البطالة إلـــى 18%، حتـــى أصـــبحت في عام 1993 ما نسبته 18.8 %، وانخفضت نسبة البطالة في 1995 إلـــى 15.3% والـــى 15% عـــام 1997 وفي عام 2001 ارتفعت إلى 31% (التقرير الاستراتيجي العربي الموحد).

ثانياً: مشكلة العجز المالي

منذ تأسيس الدولة وهي تعاني من عجز في موازنتها وهذا بسبب قلة إيرادات الدولة، وبـــسبب الظروف التي مر بها الأردن كالقضية الفلسطينية وحرب الخليج الثانية وحرب العراق 2003 ومـــع الأزمـــة العالمية 2008 والربيع العربي والأزمة السورية كل هذا تسبب في تزايد العجز المالي في الأردن (الكساسبة، 1993).

ثالثاً: المديونية الخارجية

المملكـــة الأردنية الهاشمية منذ بدايتها وهي تقترض من الدول الأخرى، فبريطانيا كانت الدولة التي تمنح الأردن القروض، وكما أن الأردن تعامل بالقروض الخارجية من الستينات إلى الـــوقت الحاضـــر، فكـــان مصدر القروض دول عربية وأجنبية ومؤسسات أخرى، ومع دخول الأردن الأسواق المالية والدولية في 1979 م حيث بدأ بالاقتراض من البنوك الدولية.

والـــسبب وراء الاقتـــراض الخارجـــي هو دعم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتطوير القطاع العسكري وكون الاقتراض وسيلة لحل مشاكل عجز الموازنة (النابلسي،1993).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً: اختلال البنية الاقتصادية

ومن المشكلات التي تتعلق في بنية الاقتصاد الأردني (الحوراني، 1997):

1- اختلال التركيب القطاعي للاقتصاد الأردني.

2- عدم المواءمة بين الإنفاق الحكومي والخاص، والموارد المتاحة.

3- عدم التناسب بين معدلات الاستثمار والادخار الوطني والاعتماد على التمويل الخارجي في التنمية.

4- اختلال التوزيع السكاني بين مناطق الأردن المختلفة.

5- اختلال في توزيع المشروعات الاستثمارية والخدمية والمرافق الإنتاجية على الإقليم.

6- عدم تناسب معدلات الاستثمار ومعدلات الادخار الوطني والاعتماد على التمويل الخارجي في التنمية الاقتصادية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث السادس: الموازنة العامة الأردنية

في هذا الجزء من البحث تم عرض الموازنة الأردنية من حيث عجز الموازنة لسنوات الدراسة وتم توضيح عجز الموازنة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (3) الناتج المحلي الإجمالي وعجز الموازنة للفترة (1990-2015)

ت	السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	العجز
1	1990	2463.7	257.7
2	1991	2632.6	378.0
3	1992	3128.9	69.9
4	1993	3334.4	93.6
5	1994	3690.4	130.9
6	1995	4019.2	167.6
7	1996	4142.6	230.4
8	1997	4451.2	468.4
9	1998	4720.2	499.5
10	1999	4864.9	338.9
11	2000	5153.6	360.0
12	2001	5470.0	405.0
13	2002	5849.4	471.7
14	2003	6301.3	766.7
15	2004	7195.0	783.8
16	2005	7963.6	541.4
17	2006	9362.8	696.0
18	2007	10805.1	911.9
19	2008	13971.2	1056.5
20	2009	15044.5	1842.6
21	2010	16417.2	1446.9
22	2011	17987.7	2597.8
23	2012	19298.3	2151.3
24	2013	20981.4	1957.3
25	2014	19549.5	1821.8
26	2015	25437.1	1596.4

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

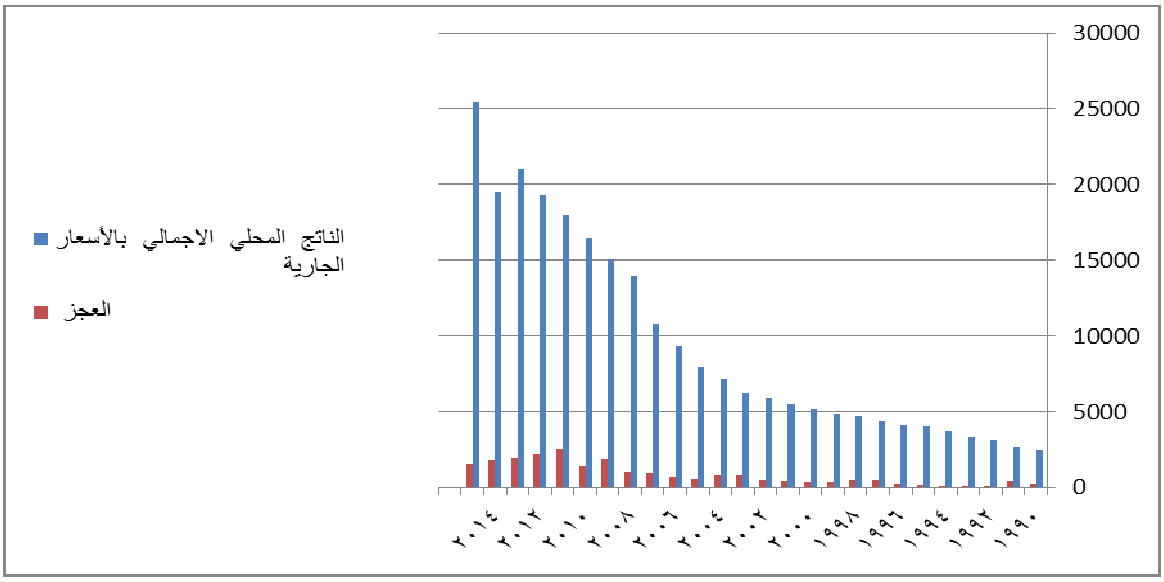

الشكل رقم (3) الناتج المحلي الإجمالي وعجز الموازنة للفترة (1990-2015)

من خلال الجدول (3) والشكل (3) الذي يحتوي على بيانات عن الناتج المحلي الإجمالي وعجز الموازنة للفترة 1990 إلى 2015 يتوضح لنا أن العجز كان في السنوات من 1990 إلى عام 2015 كان بتزايد بسبب تزايد أعباء الدولة وشكل أعلى قيم للعجز في عام 2008 – 2015 وكما أن الناتج المحلي الإجمالي كان بتزايد وسجل أعلى قيم للأعوام من 2008 إلى 2015.

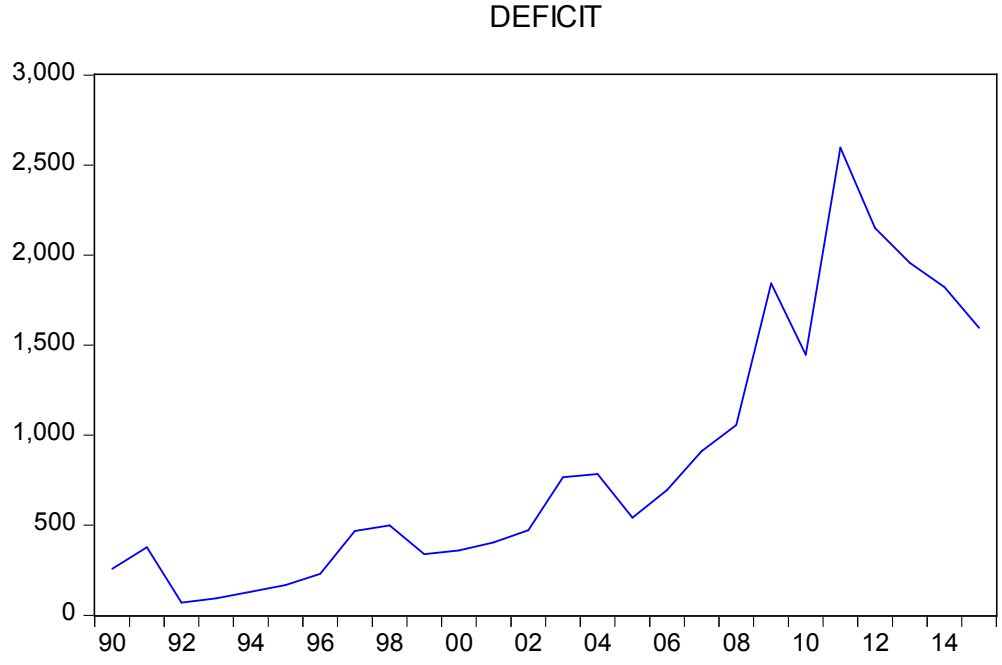

الشكل رقم (4) عجز الموازنة العامة

المصدر: (البنك المركزي)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن عجز الموازنة كان يتراوح ويتزايد باستمرار وكما بلغ أعلى مستو له في عام 2012 وكـــان السبب الربيع العربي والأزمة السورية واقل شي في عام 1992 ومع تزايد أعباء الدولة وكان العجز بتزايد وهذا بسبب قلة موارد الأردن والموقع الجغرافي الذي يحتله الأردن.

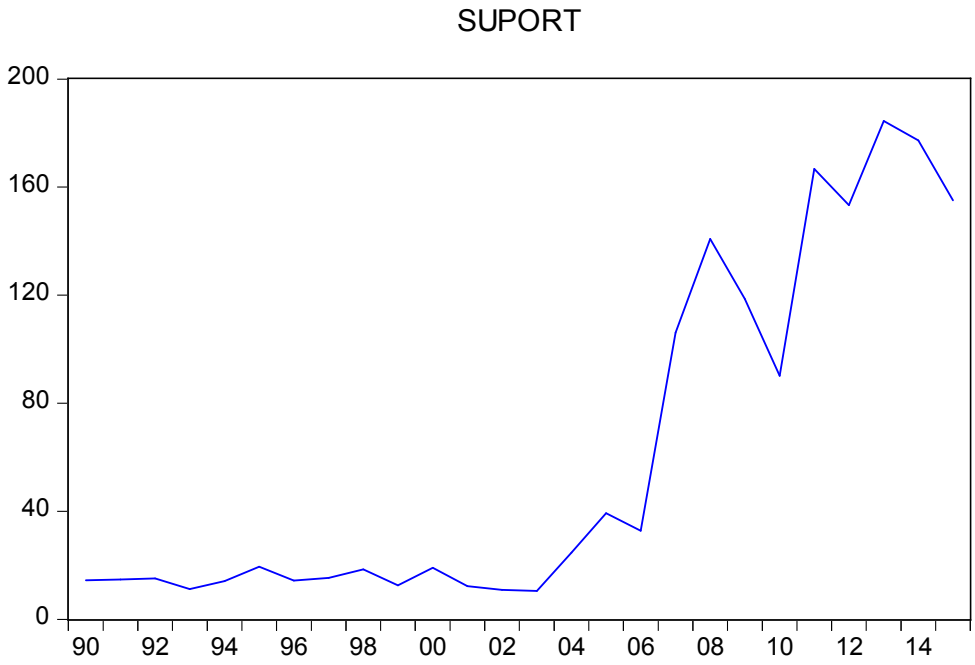

الشكل رقم (5) الدعم الحكومي للقمح

المصدر: (وزارة المالية والتجارة وصناعة)

دعم القمح في الأردن من الأمور المهمة للمواطن والتي تتسبب للدولة بعجز كبير وهذا بـــسبب قلة إنتاج الأردن من القمح لقلة مساحات المنطقة الجغرافية، وإن إنتاج الأردن من القمح لا يكفـــي الأردن إلا 7 أيـــام، ولهذا فالأردن يستورد القمح من الخارج ويدعمه، وكان أقل نسبة للـــدعم فـــي عـــام 2004، وكما إن أكبر معدل للدعم كان من عام 2008 إلى عام 2015 وهذا بسبب ارتفاع الأسعار والأزمات العربية التي مر بها الأردن وبالذات الأزمة السورية التي ضم الأردن أكثر من 2 مليون لاجئ سوري.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث السابع: أثر المساعدات الخارجية على الاقتصاد الأردني

بـــسبب قلة الإيرادات الوطنية للأردن فإن الأردن يعتمد على المساعدات الخارجية في كثيـــر مـــن الأحـــيان، والمساعدات المقدمة من الدول العربية والأجنبية للأردن لها آثار متعددة ومنها (عبدالسلام، 2012):

1- قللت المساعدات الخارجية من عجز الموازنة الأردنية، والذي أدى إلى تقليل المديونية، والجدول الآتي يوضح حجم المديونية قبل وبعد المساعدات الخارجية.

جدول رقم (4) عجز الموازنة قبل وبعد المساعدات الخارجية (1990-2015)

ت	السنة	عجز الموازنة مليون دينار بعد المساعدات	عجز الموازنة مليون دينار قبل المساعدات
1	1990	94.4	257.7
2	1991	147.8	378.0
3	1992	67.5	69.9
4	1993	69.5	93.6
5	1994	44.6	130.9
6	1995	15.2	167.6
7	1996	16.6	230.4
8	1997	263.4	468.4
9	1998	327.3	499.5
10	1999	140.4	338.9
11	2000	119.8	360.0
12	2001	155.6	405.0
13	2002	205.1	471.7
14	2003	79.0	766.7
15	2004	116.8	783.8
16	2005	40.4	541.4
17	2006	391.5	696.0
18	2007	568.5	911.9
19	2008	338.2	1056.5
20	2009	1509.2	1842.6
21	2010	1045.2	1446.9
22	2011	1382.8	2597.8
23	2012	1824.1	2151.3
24	2013	1318.2	1957.3
25	2014	583.5	1821.8
26	2015	928.6	1596.4

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- المساعدات الخارجية يتم توجيه أكثرها إلى تعزيز البرامج التنموية مثل قطاع التعليم وقطاع الصحة .... الخ.

3- رفع حجم المستوردات الرأسمالية من اجل عملية التنمية، ورفع مستوى التنافس للاقتصاد الأردني.

4- تؤدي المساعدات الخارجية إلى زيادة العمل لمؤسسات الدولة.

5- العمل على إعداد أفراد من خلال البرامج التدريبية المخصصة في كل مجال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

منهجية الدراسة
واختبار الفرضيات والنتائج والتوصيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

منهجية الدراسة

واختبار الفرضيات والنتائج والتوصيات

منهجية الدراسة

قام الباحث من خلال هذا الفصل التطرق إلى التعريف بالمنهج الأمثل الذي سيخدم الدراسة، بالإضافة إلى التعريف بالمتغيرات الاقتصادية التي يتم اختيارها وسبب اختيارها مع الإشارة إلى مصادرها، وتوضيح الاختبارات الإحصائية التي تخدم متطلبات الدراسة والتي تم إدراجها، وأخيراً تبيان النتائج المتحصل عليها والاستنتاجات لتستخلص في الأخير مجموعة من التوصيات.

مصادر جمع المعلومات

وتم الرجوع في جمع البيانات إلى المصادر التالية:

- المصادر الثانوية: التي تتعلق بتغطية الإطار النظري للدراسة، والتي تم جمعها من الكتب والدوريات والمجلات العلمية المحكمة والرسائل الجامعية الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة.
- المصادر الأولية: والمتعلقة بالبيانات والتي تم الحصول عليها من وزارة التجارة والصناعة ودائرة الإحصاءات العامة ووزارة المالية والبنك المركزي.

الاختبارات المستخدمة

بسبب التطور في مجال الاقتصاد القياسي وتحليل السلاسل الزمنية، فقد اهتمت الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية باستقرار أو عدم استقرار تلك السلاسل، وخاصة بعدما نشر Nelson & Plosser (1982) دراستهما التي أكدا فيها أن معظم السلاسل الزمنية المالية للولايات المتحدة الأمريكية تحتوي على جذر الوحدة (Unit Root) أي أن معظم السلاسل الزمنية غير مستقرة (Non-Stationary)، وبالتالي فإن تطبيق الأساليب القياسية التقليدية على بيانات غير مستقرة إحصائياً سيؤدي إلى إظهار نتائج غير دقيقة أو زائفة، لذلك قامة الدراسة الحالية بتطبيق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اختبارات جذر الوحدة مثل اختبار ديكي فولر (Dickey-Fuller) وفليبس بيرون (Phillips Peron)، للتأكد فيما إذا كانت هذه البيانات للمتغيرات المدروسة مستقرة أم غير مستقرة.

وتسعى الدراسة الحالية للحصول على علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المشمولة في الدراسة، لذلك تم تطبيق أحد اختبارات التكامل المشترك (Co-Integration Test) الذي سيظهر وجود علاقة طويلة الأجل أم لا، وعند التثبت من وجود جذر الوحدة (Unit Root) في السلاسل الزمنية فيمكن الكشف عن ما إذا كان لديها اتجاه (Trend) أم لا، والمتوفرة ضمن أشكال اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey-Fuller)، مع تحديد عدد سنوات الإبطاء لمعرفة هل يحتوي اتجاه أم لا، بحيث يتم إدخاله في حالات إجراء عمليات الانحدار المختلفة، لأن وجود اتجاه في البيانات للمتغيرات الداخلة في نموذج اقتصادي سيؤدي إلى ظهور أثر ذلك الاتجاه في معاملات المتغيرات الأخرى، وإذا كانت السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى نأخذ الفرق الأول ويعاد اختبار الاستقرار مرة أخرى، فإذا لم تكن مستقرة نأخذ الفرق الثاني وهكذا، إلى أن تصبح السلسلة الزمنية الواحدة تتصف بالاستقرار، وعادة لا يتحقق استقرار السلاسل الزمنية إلا بفترات إبطاء أعلى من الدرجة الأولى، لذلك فإن اختبار ديكي فولر لفترة الإبطاء الأولى قد لا تكون مناسباً لإظهار استقرار السلاسل الزمنية، لذلك ستستخدم هذه الدراسة أحد أشكال الاختبار الذي يوفر فترة إبطاء أعلى مثل (Augmented Dickey-Fuller) و(Phillips & Perron).

اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test):

غالباً ما تتسم البيانات الاقتصادية بوجود تغيرات هيكلية تؤثر على درجة استقرار السلاسل الزمنية، لذا يعد تحديد درجة الاستقرار مهماً قبل اختبار العلاقات بين المتغيرات، حيث يتطلب ذلك عدم استقرار البيانات وتكاملها من نفس الدرجة (السحيباني، 2007)، فإذا كانت سلسلة الفروق الأولى من سلسلة المتغير العشوائي مستقرة، فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من المرتبة الأولى (Integrated of Order1) أي I(1).

أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفروق الثانية (الفروق الأولى للفروق الأولى) فإن السلسلة الأولى تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي I(2) وهكذا، إذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة يقال إنها متكاملة من الرتبة صفر، وهو بذلك لا يحمل جذر الوحدة، أي I(0)، بشكل عام فإن السلسلة (X_t) تكون متكاملة من الدرجة (d) إذا كانت ساكنة عند مستوى الفروق (d)، لذا فإنها تحتوي على عدد (d) جذر وحدة (Seddighi et al., 2000).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقــد وضــحت عدد من الدراسات منها دراسة Nelson and Polsser (1982) أن أغلب الــسلاسل الــزمنية تحــتوي جــذر الــوحدة، وكــذلك بيــنت الدراســات التــي قــام بهــا Stock and Watson (1989) أن مــستويات تلــك السلاسل الزمنية غير مستقرة. وهذا معناه أن متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عن الزمن بوجود جذور الوحدة في أي سلسلة زمنية، والتي مــن شأنه أن يؤدي إلى وجود ارتباط زائف ومشاكل في التحليل والاستدلال القياسي (العبدلي، 2005).

ويــوجد هناك عدد من الاختبارات التي يمكن استخدامها للتأكد من وجود أو عدم وجود جذر الوحدة، أي لتحديد مدى استقرار السلسلة الزمنية منها طريقة Phillips and Perron (1988) (PP). واختــبار ديكــي فوللر المطور (Augmented Dickey-Fuller) (ADF) وقد يختلف (PP) عــن (ADF) بكــونه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق والذي يأخذ في الاعتبار الارتباط في الفروق الأولى في سلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير العلمي (Nonparametric Correction) ويسمح بوجود متوسط لا يساوي صفر واتجاه خطي للزمن.ويستخدم لاختبار استقرار المتغيرات المــستعملة عبر الزمن (Gujarati & Porter, 2009)، والاختبارات التقليدية، لاستقرار السلاسل الــزمنية علــى غــرار اختــبار ديكي فولر وفيليبس بيرون تختبر فرضية وجود جذر الوحدة (وبالتالي عدم استقرار السلسلة الزمنية) كفرضية عدمية.

طرق علاج عدم الاستقرار في بيانات السلسلة الزمنية:

ولتجــنب الآثــار التي تنعكس على عدم استقرار وسكون السلسلة الزمنية يجب معالجة اســتقرارها عــن طــريق إحــدى المعالجــات المعروفة مثل طريقة الفروق وطريقة التحويل اللوغريتمى وغيرها.

ومــن أهم طرق تحقيق استقرار السلسلة الزمنية هي طريقة الفروق وتقوم هذه الطريقة علــى مبدأ طرح القيم بعضها من البعض الآخر وغالباً نتيجة هذه العملية الحصول على بيانات قيمــتها اصــغر مــن البــيانات الأصلية وهذا يعنى تقليل التبادل، وهذه الطريقة تكون صالحة لمجمــوعة من البيانات على خلف الطرق الأخرى التي تضع قيوداً على البيانات فمثل التحويل اللوغريتمــى استخدامه يشترط عدم وجود قيم سالبة في البيانات، عموما طرقة الفروق من اكثر الطــرق اســتخداماً فــي البيانات بشكل عام وفي بيانات السلاسل الزمنية بشكل خاص (فندل، 2005).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اختبار التكامل المشترك (Co-Integration Test):

تحليل التكامل المشترك الذي تم تقديمه من قبل Engel and Granger (1987) يقدم دعماً للنظرية الاقتصادية من خلال رصد العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في إطار إحصائي، فمن منظور اقتصادي فإن بعض المتغيرات تتحرك بانتظام بمرور الوقت على الرغم من أنها تتسم بشكل منفرد بالتذبذب العشوائي، لذا فإن تحليل التكامل المشترك يعد أحد الأدوات المهمة عند دراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية على المدى الطويل، إضافة الى ذلك فإنه يساعد على تحديد مستوى التوازن بين البيانات غير المستقرة وتلك التي تتسم بالثبات.

إذن فإن التكامل المشترك تصاحب (Association) بين سلسلتين زمنيتين (X_1Y_1) أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحداها لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيها ثابتة عبر الزمن، حيث إن العلاقات الطويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بتقييم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة، وتتطلب حدوثه الحالة التي تكون السلسلتان (X_1Y_1) متكاملتين من الرتبة الأولى كل على حدة، والبواقي الناجمة عن تقديم العلاقة بينهما متكاملة من الرتبة صفر، لذا تحقيق التكامل المشترك بين المتغيرين يجب توفير الشرط التالي. ويلاحظ أن (U_t) متمثلاً الحد العشوائي يقيس انحراف العلاقة المقدرة في الأجل القصير عن اتجاهها التوازني في الأجل الطويل.

ومما سبق نجد أن التكامل المشترك هو التعبير الإحصائي لعلاقة التوازن طويلة الأجل. فلو أن هناك متغيرين يتصفان بخاصية التكامل المشترك فإن العلاقة بينهما تكون متجهة لوضع التوازن في الأجل الطويل، بالرغم من إمكانية وجود انحرافات عن هذا الاتجاه في الأجل القصير. ولإجراء هذا الاختبار يجب أن تكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة جميعها متكاملة من نفس الرتبة، فلقد أشارت نتائج اختبارات استقرار البيانات إلى أن جميع متغيرات الدراسة قد استقرت عند الفرق الثاني، مما يعني تكاملها من الدرجة الثانية، أي أن هناك احتمالية لوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة. ويعتمد اختبار التكامل المشترك على الفرض الصفري القائل بوجود (r) أو أقل من متجهات التكامل المشترك، وقد طور جوهانسن اختبارين إحصائيين لفحص التكامل المشترك بين مجموعة من المتغيرات، وهما كالتالي:

(1) Trace Test:

$$\lambda_{Trace}(r) = -T \sum_{r+1}^{P} In\,(1 - \lambda_i) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

(2) Maximal Eigen Value Test:

$$\lambda_{max}^{(r, r+1)} = -T\, Ln\,(1 - \lambda_{r+1}) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث:

T: عدد المشاهدات.

P: عدد المتغيرات.

λ: القيم المقدرة لخصائص الجذور (قيم إيجن المحسوبة).

R: عدد متجهات التكامل المشترك.

اختبار السببية (Granger Causality Test):

الطريقة الأكثر شيوعا لاختبار العلاقة السببية بين المتغيرين هو اختبار جرا نجر للسببية التي اقترحها جرا نجر (1969). يشير جرا نجر على إن وجود تكامل مشترك بين متغيرين يعني وجود علاقة سببية في اتجاه واحد على الأقل، وبالتالي نستنتج إن عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرين يعني عدم وجود علاقة سببية بينهما، وطبقاً لجرانجر إذا كان لدينا سلسلتان زمنيتان تعبران عن تطور ظاهرتين اقتصاديتين مختلفتين عبر الزمن، وهما في هذه الدراسة الدعم الحكومي للقمح وعجز الموازنة وبناء على ما سبق يتطلب الاختبار تقدير معادلات الانحدار الذاتي التالية:

$$X_t = \sum_{i=1}^{n} \propto iYt - i + \sum_{j=1}^{n} \beta jXt - j + \mu 1t \dots\dots (3)$$

$$Y_t = \sum_{i=1}^{m} \lambda i\, Yt - 1 + \sum_{j=1}^{m} \delta j\, Xt - j + \mu 2t \dots\dots\dots (4)$$

حيث يفترض أن μ1t وμ2t هي غير مرتبطات مع بعضهم، سببية جرا نجر تعني إن لتبطئ المتغير Y تأثير على X بشكل ملحوظ في المعادلة رقم 3 كما أن لتبطئ المتغيرX تأثير على Y بشكل ملحوظ في المعادلة رقم 4. بعبارة أخرى، يمكن للباحثين اختبار ما إذا كان كل من Σαi وΣλj تختلف عن الصفر باستخدام اختبار F، عند رفض فرضية العدم بان كل من Σαi وΣλj كلاهما تختلف عن الصفر، فإن هذا يبن وجود علاقة سببية بين X وY.

تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression):

يعتبر نموذج تحليل الانحدار المتعدد من أكثر أدوات التحليل الإحصائي استخداماً، ويهتم نمـــوذج الانحدار المتعدد بتقدير الأثر بين متغير كمي، وهو المتغير التابع، وعدة متغيرات كمية أخـــرى، وهـــي المتغيـــرات المـــستقلة. وينـــتج عن هذا النموذج معادلة إحصائية خطية يمكن استخدامها لتفسير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة أو تقدير قيمة المتغير التابع عند معرفة قيمة المتغيرات المستقلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويهـتم تحلـيل الانحدار الخطي المتعدد بدراسة وتحليل أثر عدة متغيرات مستقلة على متغيـر تابع. وعند استخدام أكثر من متغير مستقل لتفسير التباين في المتغير التابع فنحن نحاول زيادة درجة التفسير، ولذلك كلما كانت المتغيرات المستقلة المستخدمة في قياس الانحدار المتعدد ذات ارتباط قوي مع المتغير التابع، كلما زادت درجة التفسير، والعكس صحيح. لذا عند اختيار المتغيـرات المـستقلة يجـب أن تتوفـر لدينا درجة كافية من المعرفة مما يوحي بوجود ذلك الارتـباط، كمـا يجب ملاحظة أن كل متغير مستقل وإن كان ضمن مجموعة المتغيرات إلا أنه يعمـل بـصورة غير تامة، بمعنى أن لا يقدم التفسير بشكل دقيق لوجود عوامل كثيرة يمكن أن تلعـب دور في ذلك منها علاقة متغير مستقل بآخر، وارتباط ذلك بدرجة التفسير، لذا في حالة وجـود تلـك العلاقة فإن ما يفسره ذلك المتغير يحدث نتيجة لكونه متغير مستخدم في المعادلة بالإضـافة لوجـود عامل آخر ساهم في ذلك التفسير، ويتمثل في علاقة ذلك المتغير مع متغير مستقل أو أكثر من متغير.

نموذج الدراسة

$$\mathbf{Deficit = \beta_0 + \beta_1 Suport + \beta_2\ Dummy + u_i \ldots\ldots\ldots(5)}$$

المتغير التابع:

حيث Deficit : العجز الحكومي

المتغيرات المستقلة:

Suport : الدعم الحكومي للقمح

Dummy : متغير وهمي يعكس الظروف غير الطبيعية

u_i : المتغير العشوائي

اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

ومـن أجـل اختـبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تم استخدام كل من اختـبار ديكـي فولـر وفيلبس بيرون وذلك للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية حيث أن عدم اسـتقرارية الـسلاسل الـزمنية يـؤدي إلى نتائج انحدار مزيفة غير حقيقية، وبالتالي تم إجراء الاختـبارين لمتغيـرات الدراسة عند المستوى وتبين من خلال النتائج في الجدول (4) إن جميع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتغيـــرات غيـــر مستقرة عند المستوى، حيث إن قيمة المعنوية لكلا الاختبارين أكبر من 5%، وبالتالـــي يـــتم قـــبول فرضية العدم التي تنص على وجود جذر الوحدة (عدم استقرار السلسلة الـــزمنية)، وبالتالي لابد من اخذ الفرق الأول لكافة المتغيرات ومن ثم إعادة الاختبار، وبعد اخذ الفـــرق الأول تبـــين مـــن خلال الاختبارين (ديكي فولر وفيليب بيرو) ومن خلال قيمة المعنوية والتـــي كانت أقل من 5% لكلا الاختبارين، وبالتالي رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التـــي تـــنص علـــى عدم وجود جذر الوحدة أي أن السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت مـــستقرة وهـــذا يـــشير إلى أن تأثير كافة الصدمات المؤقتة سوف يتلاشى مع الزمن في المدى الطويل خاصة أن اختبار فيلبس بيرون يأخذ بعين الاعتبار الأخطاء العشوائية واشمل من اختبار (ديكي فولر) وبالتالي البيانات أصبحت جاهزة للتحليل.

جدول رقم (5) اختبار فيليبس بيرن (PP) واختبار ديكي فولر المطور (ADF)

المتغير		ADF	Test value	PP	Test value	النتيجة
DEFICIT	المستوى	-1.059667	-2.986225	-0.941185	-2.986225	غير مستقرة
	الفرق الأول	-7.040831	-2.991878	-6.826799	-2.991878	مستقرة
SUPPORT	المستوى	-0.537491	-2.986225	-0.346711	-2.986225	غير مستقرة
	الفرق الأول	-5.521308	-2.991878	-5.642273	-2.991878	مستقرة

المصدر: من إعداد الباحث – مخرجات برمجية E-Views

وللتأكد ما إذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى أو لا قام الباحث باختبار درجة تكامل البواقي ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (6) نتائج اختبار سكون البواقي

المتغيرات	المستوى		
	التباطؤ	ADF	PP
Z=resid	4	***0.0000	***0.0000

*****، **، *، تشير إلى سكون المتغيرات عند مستوى معنوية 1%، 5% و10% على التوالي.**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

من خلال النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول (6) تبين أن البواقي تتسم بالسكون.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نتائج اختبار التكامل المشترك (Co-Integration Test):

تشير نتائج الجدول (7) إلى عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وبمعنوية (5%)، وذلك حسب (Max Eigen Value Test), (Trace Test) ولذلك نقبل الفرضية العدمية (H_0) ونرفض الفرضية البديلة (H_1) والدالة على وجود تكامل مشترك عند مستوى معنوية (0.05) فإن نتائج اختبار التكامل المشترك تشير إلى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة أي أنها لا تظهر سلوكاً متشابهاً في المدى الطويل.

جدول رقم (7) اختبار التكامل المشترك

عدد متجهات التكامل المشترك	Eigen Value	Trace Statistic	Critical value 5%	Max Eigen Value	Critical Value 5%
None	0.355911	10.64373	15.49471	10.55804	14.26460
At Most 1	0.003564	0.085694	3.841466	10.55804	14.26460

المصدر: من إعداد الباحث – مخرجات برمجية E-Views.

تشير قيمة كل من Eigen و Trace إلى عدم وجود علاقة تكامل مشترك عند مستوى المعنوية 5%.

نتائج اختبار العلاقة السببية

يبين جدول رقم (7) نتائج اختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة، حيث نختبر الفرضية العدمية التي تنص على أحد المتغيرين لا يسبب الأخر، وبناء على قيمة الـ P-Value يتم رفض أو قبول الفرضية العدمية، حيث يتبين من النتائج ومن خلال قيمة الـ p-value ان هناك علاقة سببية وباتجاه واحد من الدعم الحكومي للقمح إلى العجز الحكومي حيث بلغت قيمة الـ p-value (0.0469) وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية التي تنص على أن الدعم الحكومي للقمح لا يسبب العجز الحكومي وقبول الفرضية البديلة التي تنص على إن الدعم الحكومي للقمح يسبب العجز الحكومي، كما يظهر من الجدول (7) ومن خلال قيمة الـ p-value أنه لا يوجد علاقة سببية باتجاه واحد من العجز الحكومي إلى الدعم الحكومي، حيث كانت قيمة الـ p-value (0.2228) أكبر من 5% وبالتالي يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة سببية من العجز الحكومي إلى الدعم الحكومي للقمح ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على إن العجز الحكومي يسبب الدعم الحكومي للقمح.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (8) نتائج العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة (Granger Causality)

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 04/28/16 Time: 12:39			
Sample: 1990 2015			
Null Hypothesis:	**Obs**	**F-Statistic**	**Prob.**
DEFICIT does not Granger Cause SUPORT	21	1.69697	0.2228
SUPORT does not Granger Cause DEFICIT		3.40616	0.0469

المصدر: من إعداد الباحث – مخرجات برمجية E-Views.

نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression):

يبين الجدول رقم (9) نتائج الانحدار للمتغيرات المستقلة (الدعم الحكومي للقمح، والمتغير الوهمي) على عجز الموازنة، ويتضح من النتائج وجود أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية للدعم الحكومي للقمح على عجز الموازنة، إذ بلغت قيمة الـ β 11.13916 وبمعنوية أقل من 1% وبالتالي فإن زيادة الدعم الحكومي للقمح بمقدار وحدة واحدة يودي إلى زيادة العجز في الموازنة بمقدار (11.13916) مع ثبات العوامل الأخرى، وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أثر للدعم الحكومي للقمح على عجز الموازنة، وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر للدعم الحكومي للقمح على عجز الموازنة، أما المتغير الوهمي فكان أثره غير معنوي إذ بلغت قيمة المعنوية 0.6489 وهي أكبر من 5% وبالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تنص على انه لا يوجد أثر للمتغير الوهمي على عجز الموازنة، ومن خلال قيمة R^2=0.795237 يتبين إن 0.795237 من التغيرات في عجز الموازنة سببها الدعم الحكومي للقمح.

جدول رقم (9) نتائج تحليل الانحدار المتعدد

Dependent Variable: DEFICIT				
Method: Least Squares				
Date: 04/29/16 Time: 09:27				
Sample: 1990 2015				
Included observations: 26				
Prob.	**t-Statistic**	**Std. Error**	**Coefficient**	**Variable**
0.0000	5.181438	2.149821	11.13916	SUPORT الدعم الحكومي
0.6489	0.461134	340.2208	156.8874	DUMY المتغير الوهمي
0.786706	Adjusted R-squared		0.795237	R-squared

المصدر: من إعداد الباحث – مخرجات برمجية E-Views.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج

تبين من خلال تحليل البيانات ونتائج الاختبارات ما يلي:

- إن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، حيث إن قيمة المعنوية لكلا الاختبارين أكبر من 5%، وبالتالي يتم قبول فرضية العدم التي تنص على وجود جذر الوحدة (عدم استقرار السلسلة الزمنية)، وبالتالي لابد من اخذ الفرق الأول لكافة المتغيرات ومن ثم إعادة الاختبار، وبعد اخذ الفرق الأول تبين من خلال الاختبارين (ديكي فولر وفيليب بيرو) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت أقل من 5% لكلا الاختبارين، وبالتالي السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت مستقرة.

- عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وبمعنوية (5%)، وذلك حسب (Max Eigen Value Test), (Trace Test) ولذلك نقبل الفرضية العدمية (H_0) ونرفض الفرضية البديلة (H_1) والدالة على وجود تكامل مشترك عند مستوى معنوية (0.05) وبالتالي فإن نتائج اختبار التكامل المشترك تشير إلى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة أي أنها لا تظهر سلوكاً متشابهاً في المدى الطويل.

- اختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة، حيث يتبين من النتائج ومن خلال قيمة الـ p-value إن هناك علاقة سببية وباتجاه واحد من الدعم الحكومي للقمح إلى العجز الحكومي، كما يظهر ومن خلال قيمة الـ p-value أنه لا يوجد علاقة سببية باتجاه واحد من العجز الحكومي إلى الدعم الحكومي، حيث كانت قيمة الـ p-value (0.2228) أكبر من 5%.

- نتائج الانحدار يتضح من النتائج وجود أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية للدعم الحكومي للقمح على عجز الموازنة، إذ بلغت قيمة الـ β 11.13916 وبمعنوية أقل من 1% وبالتالي فإن زيادة الدعم الحكومي للقمح بمقدار وحدة واحدة يودي إلى زيادة العجز في الموازنة بمقدار (11.13916) مع ثبات العوامل الأخرى، وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أثر للدعم الحكومي للقمح على عجز الموازنة، وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر للدعم الحكومي للقمح على عجز الموازنة، أما المتغير الوهمي فكان أثره غير معنوي، إذ بلغت قيمة المعنوية 0.6489 وهي أكبر من 5% وبالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تنص على أنه لا يوجد أثر للمتغير الوهمي على عجز الموازنة، ومن خلال قيمة R^2=0.795237 يتبين إن 0.795237 من التغيرات في عجز الموازنة سببها الدعم الحكومي للقمح.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات

اعتماداً على النتائج التي تم التوصل إليها؛ فتوصي الدراسة بالآتي:

(1) إعادة النظر في سياسات الدعم الحكومي للقمح على نحو يحقق العدالة الاجتماعية بالنسبة للمواطن الأردني، من خلال المحافظة على الدعم السلعي لمحدودي الدخل.

(2) الاهتمام بأقصى قدر ممكن بتنمية القطاعات السلعية (الزراعة والصناعة)، لتنويع هيكل الإنتاج القومي وتقليل التبعية الغذائية والتجارية للخارج.

(3) خلق مناخ استثماري ملائم، يساعد على جذب المدخرات نحو الاستثمار في القطاعات الأشد حيوية للخروج من عجز الموازنة الأردنية، وفي مقدمتها القطاعات المنتجة للغذاء، وسلع الاحتياجات الأساسية. وسيتطلب ذلك مكافحة التضخم، وإعادة النظر في السياسات السعرية، والائتمانية، والضريبية، وسياسة الإعانات، والدعم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المصادر والمراجع

* القرآن الكريم

أولاً- المراجع باللغة العربية:

إبـــراهيم وعـــبدالهادي، ديانا (2013)، أثر عجز الموازنة العامة على معدل الفائدة في الأردن (1996-2008). **مجلة العلوم الإدارية**، 40(1).

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (2002)، **التقرير الاستراتيجي العربي الموحد العام**.

اســـمندر، محيـــسن (2010)، **سياســـة حماية القمح السوري ودعمه في ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية: نموذج مقترح للخيارات والبدائل**. أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق.

ايهـــاب، يونس (2012)، نحو رؤية لتشخيص وعلاج عجز الموازنة العامة في مصر. **أكاديمية الشرق، النهضة**، 13(2).

البنك المركزي الأردني، **النشرات الإحصائية الشهرية**، أعداد متفرقة.

بنـــي حسن، حنان (1995) **تأثير سياسة الدعم الحكومي على إنتاج محصولي القمح والشعير في الأردن**. رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.

البياتـــي، نـــضال (2007)، **تحلـــيل اقتصادي للمفاضلة بين سياسة دعم سعر الناتج وأسعار المـــدخلات لإنتاج بيض المائدة في العراق للمدة (1980 – 2000)**. أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي.

بينهرانشين، ناريمان ومانسلفيلد، أدوين (1988). **علم الاقتصاد**، مركز الكتب الأردني.

الحاج، حسن (2007)، عجز الموازنة: المشكلات والحلول. **مجلة جسر التنمية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، (63).

الحوراني، هاني (1997)، **الاقتصاد الأردني في إطاره الإقليمي والدولي**، عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات.

خـــضير، عمـــر (2009)، دور السياسة الخارجية الأردنية في دعم الاقتصاد الوطني (1988-2001). **دراسات جامعة اليرموك**، 25(4).

دائرة الإحصاءات العامة، **نشرات بيانات**، أعداد متفرقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دائرة الإحصاءات العامة، **نشرات مختلفة**.

الرازي، محمد أبو بكر (1983)، **مختار الصحاح**، الكويت: دار الرسالة.

الراشد، وائل (1995)، العجز في الموازنة العامة لدولة الكويت. **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، جامعة عين شمس، القاهرة، (1).

ريان، حسين (1999)، **عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي**، الأردن: دار النفائس.

الزعبي، بشير والعثامنة، عبدالباسط (2010)، **البيئة الاقتصادية في الأردن وموقع الاقتصاد من عناصر القوة والأمن الوطني**، متوفر في: http://ujnews2.ju.edu.jo/Lists/StudiesAndResearchs/DispForm.aspx?ID=106

زكي، رمزي (1992)، **الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة**، سيناء.

الزويعي، عبدالله (1999)، **تحليل اقتصادي للآثار المترتبة على دعم أسعار محاصيل الحبوب الرئيسة في العراق للمدة (1970 – 1999)، القمح أنموذج تطبيقي**. أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي.

السحيباني، صالح إبراهيم (2007)، س**وق الأسهم والنمو الاقتصادي علاقات الارتباط والسببية، اللقاء السنوي السادس عشر لجمعية الاقتصاد السعودي (الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية)**، جامعة الملك سعود، الرياض.

سليماني، علي خليل واللوزي (2001)، **المالية العامة**، الأردن: دار زهران.

سنبل، عماد (2010)، **تجربة الإصلاح الهيكلي في الاقتصاد الزراعي العراقي. مجلة الأنبار للعلوم الزراعية**، جامعة الأنبار، العراق، (4).

شحرور، إيمان (2013)، التناسب مع الإمكانات المتاحة وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال بناء المؤسسات الديمقراطية. **بحوث اقتصادية عربية**، 98(63 و64).

الشلاوي، حنان (1991)، **دراسة تحليلية لسياسة دعم محصول القمح في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1975–1987**. رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.

صفوان، محمد والطاهر، فريد (1996)، تطور العجز في ميزانية السعودية. **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، مجلس النشر العلمي، (82).

العبادي واحمد (2003)، السياسة النقدية والمالية في الإسلام ودورها في معالجة التضخم. **مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية**، جامعة الكويت، 18(54).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عبد اللطيف، مأمون دقا (2001)، **الدين العام الداخلي وعجز الموازنة العامة للدولة**، الأردنية. **مجلة آفاق اقتصادية**، الإمارات العربية، 22(87).

عبدالحسين وقيس (2008)، **قضية دعم الاقتصاد العراقي**، وزارة التخطيط، دائرة التخطيط الاقتصادي.

عبدالناصر، ناصر (2005)، سياسة الإصلاح وإصلاح السياسة الاقتصادية في الوطن العربي. **مؤتمر لإصلاح الاقتصادي والسياسي في الوطن العربي ودور الأسواق المالية في التنمية الاقتصادية**، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب العلوم الاجتماعية، دمشق.

عبدالواحد، عطية (2000)، **مبادئ واقتصاديات المالية العامة**، القاهرة: دار النهضة العربية.

العيساوي، إبراهيم (2006)، **نموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة**، المعهد العربي للتخطيط، بيروت.

العيسى، ياسر (2006)، **سياسة الدعم الزراعي في الاتحاد الأوروبي**، المركز الوطني للسياسة الزراعية.

فاروق (2005)، **أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة في التضخم في الأردن للفترة (1988-2003)**.

فاوتست (FAOSTST)، **تقرير سوق الحبوب أعداد مختلفة**.

فضل المولى وخالد وحذيفة (2015)، عبء المديونية على الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1980-2011).

الكساسبة، حمد (1993)، السياسة الاقتصادية والحكومية في مجال تشجيع الاستثمار في الأردن. **مؤتمر الاقتصاد الأردني**، عمان مركز الدراسات الاستراتيجية.

كنعان، ندى (1998)، **تحليل اقتصادي للمحفزات النسبية لإنتاج واستهلاك الشعير في العراق**. رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي.

محمد (2012)، **أثر الدعم والاستثمار في تأهيل المشاريع الزراعية**.

الموسوعة الحرة.

النابلسي، محمد (1993)، **المديونية الخارجية ومنهج التصحيح الاقتصادي الأردني**، عمان: الجامعة الأردنية، مركز الدراسات الاستراتيجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نجـــادات، عبدالسلام (2012)، المديونية الخارجية الأردنية وأثرها على الأمن الوطني الأردني خلال الفترة (1990–2010). **المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية**، 10(33)، 64–98.

الوائلـــي، ســـرمد (2004)، **تحليل اقتصادي لتأثير السياسة السعرية في إنتاج واستهلاك لحم الـــدجاج فـــي العـــراق للمدة (1980 – 2000)**. رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي.

وزارة الزراعة، التقرير السنوية، **أعداد متفرقة**.

وزارة الصناعة والتجارة، التقرير المالية السنوية، أعداد متفرقة.

وزارة المالية، نشرات سنوية، **أعداد متفرقة**.

وزارة المالية، **نشرات مختلفة**.

ولـــيد، زقـــاي (2013)، أثـــر الدعم الحكومي على تنافسية مؤسسات فرع الصناعات الفلاحية الغذائية بالجزائر. **مجلة أبعاد اقتصادية**.

يوسف، إبراهيم (1980)، **النفقات العامة في الإسلام**، القاهرة: دار الكتاب الجامعي.

ثانياً– المراجع الأجنبية:

Aisen, Ari & Hauner, David (2008). Budget Deficits and Interest Rates; A Fresh Perspective. **IMF Working Papers 08/42**, International Monetary Fund.

Butts, Hector C. (2009). Short Term External Debt and Economic Growth—Granger Causality: Evidence from Latin America and the Caribbean. **The Review Of Black Political Economy**, 36, 93–111.

Clements, Hugouneng & Schwartz (1995). Government Subsidies: Concepts, International Trends, and Reform Options. **IMF Working Paper**, September 95/91, Washington DC: International Monetary Fund.

De Moor, and Calamai (1997). **Subsidizing Unsustainable Development, Earth Council and the Institute for Research on Public Expenditure.**

Folorwnjo, Benjamin Ayodele, Olan, Pelcun Emmanual and Falade A Wolowo (2013). **Relationship Between Fiscal Deficit and Public Debt in Nigeria**.

Gujarati and Porter (2009). **Basic Econimetrics**, (5th ed.). International Edition, McGraw Hill.

Musgrave, R.A. and Musgrave, B.(1988). **Public finance in theory and practice**, New York: McGraw-will Book Company.

Nelson and Plosser (1982). Trend and random walks in macroeconomic time series. **Journal of Monetary Economics**, 10, 139-162.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Phillips and Peron (1988). Testing for unit root in time series regression**. Biometeriku**, 75, 335-346.

Seddighi and Lawler (2000). **Econometrics: practical pproach**, London: Routledge.

Stock and Watson (1989). **New indexes of coincident and leading economic indicators**, pp.351-409, mit press national Bureau of economic research .

Stroup, Richard L.; Sobel, Russell S.; MacPherson, David; and Gwartney, James D. (2008). **Economics: Private and Public Choice**, (12th Ed.). Australia: South-Western Cengage Learning.

Yves, Jean & Garnier, O. (2002). **edition Hatier diectionaire et Sciences Sociales**, Paris.

ثالثاً– مواقع الشبكة العنكبوتية

(1) www.alitthad.com/paper.php
(2) www.iasj.net.
(3) http/mpra/ub.uni-muenchen.de
(4) www.contentpro.seals.ac.za.
(5) www.asecu.gr.
(6) www.economichelp.org, 21 Nov. 2011.
(7) economy watch : budget deficit. www.economywath.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com